

معالي رئيس المجلس : الزملاء
الأفاضل ، استمعنا إلى تقرير اللجنة المالية
حول تقرير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٩٢ و
١٩٩٣ ، في الجلسة القادمة سنبدأ المناقشة لمن
يرغب في الحديث في تقرير اللجنة المالية حول
تقرير ديوان المحاسبة . وإن رغب أحد من
الاخوان الآن تسجيل أسمائهم فهذا يخفف
المهمة على الرئاسة ، وسيكون متاح أيضاً ما
بين اليوم والجلسة القادمة ترصد إضافة
الاسماء .

سنتج تسجيل الاسماء في الامانة العامة
بدءاً من رفع الجلسة إلى غاية الجلسة القادمة .

زملائي الافاضل ، وددت أن أوضح في
موضوع اللجنة التي اقترحت في بداية الجلسة
فيما يتعلق بالكلمة التي تحدثت في موضوعها
الشيخ حمزة منصور مثلاً عن زملائه في جبهة
العمل الاسلامي بأن هذه اللجنة ستعقد في ما
تم حول القضية التي طرحت وستقوم هذه
اللجنة كما فوض المجلس الرئاسة بتشكيلها
سأشكل هذه اللجنة وستقوم هذه اللجنة
بدراسة الموضوع من كل جوانبه وستقدم
تقريرها في أقرب فرصة للمجلس الكريم ،
ولربما إذا تمكنت في الجلسة القادمة .

زملائي الكرام ، شكراً لكم وأرفع
الجلسة .

- إنتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب
المهندس سعد هائل السرور

أمين عام مجلس الأمة
حكم غير



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة والعشرين

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر ، المنعقدة يوم الاربعاء
١٥ / رمضان / ١٤١٥ هجرية ، الموافق ١٥ / ٢ / ١٩٩٥ ميلادية .
(العدد ٢٣) (المجلد ٣٢)

- جدول الاعمال -

الصفحة

٥

٥

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد بدر الرباطي .

٢- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد عبدالرحيم عكور .

٣- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد سليمان سلامة السعد .

٤- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد الدكتور همام سعيد .

٣- الردود على الأسئلة :

١ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (٨٢٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ، جواباً على
جواباً على السؤال رقم (١١٦) المقدم من سعادة النائب السيد خليل
حدادين .

(مؤجل من الجلسة السابقة)

٢ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٠٦) تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ، جواباً على
السؤال رقم (١٠١) المقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

(مؤجل من الجلسة السابقة)

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤٠٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ، جواباً على
السؤال رقم (٧٨) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

(مؤجل من الجلسة السابقة)

٤ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ، جواباً على
السؤال رقم (٧٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سميد .

٥ - كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤٤٥) تاريخ
١٩٩٥/١/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٤) المقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد عويضة .

٦ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٣٢٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٩ ، جواباً على السؤال
رقم (٩١) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

٤- الردود على الاقتراحات برغبة .

١ - كتاب معالي وزير التعمير رقم (٧٦٧) تاريخ ١٩٩٥/١/١٧ ، جواباً على
الاقتراح برغبة رقم (١٤٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد
الكوفحي .

٢ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٥ ، جواباً على
الاقتراح برغبة رقم (٤٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

٣ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٩٩٥/١/١٥ ، جواباً على
الاقتراحات برغبة ذوات الأرقام (١٩،١٨،١١) المقدمة من سعادة النائب
السيد حمزة منصور .

٥- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٥/٢/٦ ، والمتضمن تقرير ديوان
الحاسبة الحادي والأربعين لعام ١٩٩٢ ، والثاني والأربعين لعام ١٩٩٣ . ٤٦

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٥- عينت صباح يوم الاحد القادم ١٩٩٥/٢/١٩ .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٥/٢/١٩٩٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والعشرين من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

بدر الريايطي ، عبدالرحيم عكور ، سليمان سلامة السعد ، الدكتور همام سعيد .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : لا احد

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبدالرؤف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٥- معالي السيد باسل جردالة : وزير المالية .

٦- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٧- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٨- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٩- معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

١٠- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

١١- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٢- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٤- معالي الدكتورة رجا خلف الهندي : وزير التخطيط .

١٥- معالي الدكتور عبدالرزاق النسر : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٦- معالي السيد عادل القضاء : وزير الترميم .

١٧- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٨- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٩- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعنى ؟ يعنى .

السيد الامين العام :

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب بدر الريايطي المحترم .

٢- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبدالرحيم المكور المحترم .

٢٠- معالي الدكتور عبدالجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

٢١- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

٢٢- معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٣- معالي المهندس سمير الحباشة : وزير الثقافة .

٢٤- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

٢٥- معالي السيد طه الهبابية : وزير الدولة .

٢٦- معالي الدكتور محي الدين توك : وزير التنمية الادارية .

٢٧- معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٨- معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

• وحضر من الامانة العامة :

(١) السيد لذير عطيات .

(٢) السيد علي الحسبان .

(٣) السيد محمد الرديني .

(٤) السيد غسان النجداوي .

٣- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب سليمان السعد المحترم .	معالي رئيس المجلس : السادة الزملاء
٤- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد المحترم .	الأفاضل بناءً على ما تقرر في جلسة مجلس النواب الأخيرة من تشكيل لجنة للنظر في الموضوع الذي استجد مع بعض الزملاء حول موضوع زيارة المعتقلين والمحكومين في سجن السوافة أو الموقوفين ، فقد اجتمعت اللجنة وأرجو ان اتلو للزملاء الكرام قرار اللجنة الى المجلس الكريم .
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب .	
الجميع : موافقون	

بسم الله الرحمن الرحيم

بناءً على قرار مجلس النواب في جلسته بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٥ للنظر فيما جرى بعد ان التى سعادة النائب الأستاذ حمزة منصور كلمة بالنيابة عن كتلة جبهة العمل الاسلامي حول الزيارتين اللتين قام بها عدد من الزملاء اعضاء الكتلة الى مركز الاصلاح والتأهيل في سوافة ، والى معالي وزير الداخلية جوابه ، فقد شكلت لجنة برئاسة من النواب السادة :-

- ١- عبد موسى النهار .
- ٢- خليل حدادين .
- ٣- عبدالرزاق طييشات .
- ٤- عبدالهادي الجاهلي .
- ٥- توفيق كرشان .
- ٦- عبدالله النصور .

وقد اجتمعت اللجنة بمعالي وزير الداخلية الأستاذ سلامة حماد ، والنواب السادة حمزة منصور ، د. بسام العموش ، عبدالرحيم العكور ، واستمعت الى وجهات نظرهم حول ما أحاط بطروف زيارة عدد من نواب الجبهة لمركز الاصلاح والتأهيل في سوافة مرتين . وتعرض اللجنة على حضراتكم ما يلي :-

- ١- ان لنواب أمانة الحق كل الحق في زيارة مراكز الاصلاح والسجون ، لاستقصاء احوالها ، واوضاع الموقوفين او المحكومين فيها .
- ٢- ان الزيارة تتم بعد مخاطبة معالي الوزير المختص وعلى الوزير الاعداد للزيارة ، والتمهيد لها بما يكفل تحقيقها للاغراض المطلوبة منها .

- ٣- ان نواب الجبهة طلبوا من معالي وزير الداخلية زيارة المركز .
 - ٤- ان معاليه وافق على ذلك ووجه المسؤولية على المركز الى استقبال النواب المحترمين .
 - ٥- وانه للأسف الشديد لم يتمكن الزملاء النواب في المرتين اللتين تمت بهما الزيارة من القيام بالمهمة رغم استقبالهم في ادارة المركز .
 - ٦- وعلى اثر ادلاء معالي وزير الداخلية برده على كلمة نواب جبهة العمل الاسلامي ، احتج اعضاء المجلس على بعض العبارات التي صدرت عن معاليه من ان الزملاء يتفنون الكسب السياسي من هذا الموضوع وانهم يعرضون بالاخوة رجال الامن العام ، وهي العبارات التي قرر رئيس المجلس شطبها من المحضر لما تحمله من اساءة .
 - ٧- ورغم قرار رئيس المجلس ، فان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وللأسف الشديد بثت كلمة وزير الداخلية دون شطب العبارات منها او الاستئذان بثت العبارات المجازة وهو الامر الذي نرفضه ونلقت نظر معالي وزير الاعلام اليه .
 - ٨- تؤكد مجدداً على ضرورة ان تسود الثقة بين السلطين ، وحتى يتم ذلك يجب تمكين السلطة التشريعية من اداء واجبها موفرة الكرامة ، والاحترام ، بكل يسر وسهولة ، ودون عوائق ، وان على كافة الاجهزة الحكومية الادارية والامنية والاعلامية مراعاة ذلك .
 - ٩- هذا وقد قررت اللجنة القيام بزيارة لمركز الاصلاح والتأهيل في سوافة ، وتدعو الراغبين من اعضاء كتلة جبهة العمل الاسلامي وباقي الزملاء للمشاركة في الزيارة .
- وشكراً لكم .

سيدي لدي ملاحظتين أرجو ان الت النظر اليهما .

الاولى موضوع ظاهرة تكرار اختفاء بعض العلاجات الهامة جداً والضرورية من الاسواق وخاصة علاجات امراض القلب واهمها علاج ال (BEJOXIN الهيبكسين) حيث لا بدليل له وقد فقد منذ حوالي شهرين او اقلني ، الامر الذي يثير

هذا ما صدر عن اللجنة التي تم تشكيلها بناءً على قرار هذا المجلس وددت ان اعرضه على المجلس الكريم للزملاء ، الكرام وشكراً .

في ما يستجد من اعمال ، الدكتور لزيه صمارين .

الدكتور لزيه صمارين : شكراً معالي الرئيس .

التساؤل حول الاسباب الحقيقية والكامنة وراء اختفائه .

ويعلم معالي نائب رئيس الوزراء وهو الاستاذ في علم الادوية مدى اهمية هذا العلاج والحاجة القصوى له ولذا نرجو وزارة الصحة العمل على السماح بصرف وصفات القطاع الخاص لمثل هذه العلاجات الهامة ومقابل تكلفتها وشكراً .

اما الملاحظة الثانية حضرات الزملاء الكرام .

فلقد عاشت محافظة الكرك البارحة هول كارثة مروية مروعة ادت الى انتشار المآثم والاحزان في كافة مدن وقرى المحافظة .

ان تكرار مثل هذه الظاهرة الخطيرة والمفجعة والمروية والتي عمت كافة انحاء المملكة في الاونة الاخيرة يدعونا الى الوقوف عندها .

ودراستها للعمل على معالجتها بكل جدية ومسؤولية وحزم للحد منها والحفاظ على ارواح العشرات من الابناء من ابناء الوطن الذين يذهبون ضحية رخيصة لطيش واستهتار فئة قليلة طائشة ، لا يردعها واعز او ضمير ... ابها الاخوة الزملاء ان تكرار مثل هذه الحوادث الوطنية المظلمة وفي اكثر من مكان تؤكد ان العقوبات التي تتخذ بحق هؤلاء المسيئين غير رادعة ولا تؤدي الى اجتناب مثل هذه الظاهرة نحيث تبين لنا وللأسف الشديد ان فئة ليست قليلة في مجتمعنا لا تسيء الا بقوة ودع القانون لانها تفقر الى الحس الوطني المسؤول .

ان هذا الحدث يضعنا امام تساؤل مسؤول هل سنبقى نلاحق الحدث ونطلق التصريحات بعد وقوعه .

هل نبقي لنظر قدوم كوارث جماعية كي نقوم بواجبنا .

هل يبقى تعاملنا مع مثل هذه الحوادث والكوارث الجماعية في جدول ابداء الاسى واللوعة ومخاطبة الضمير والاخلاق لعديدي الخلق والضمير .

ان حادث القتل الجماعي هذا يجب ان لا يمر مر الكرام وان تؤخذ ابعاده المروية بالجدية والمسؤولية التي تتطلب المحافظة على صحة وحياة وامن المواطن .

ان دراسة متأنية لاسباب مثل هذه الكوارث تبين ان معظمها يمكن درته وتجنبه .

ان الدراسات تفيد ان ما يزيد على ٩٠٪ من اسباب هذه الحوادث القاتلة والشنعة يعود الى التجاوز الحاطيء والسرعة الزائدة المجنونة ، الناتجة عن الطيش والاستهتار بقواعد المرور وراحته وارواح العباد .

والمطلوب ابها السادة

(١) وضع حد اعلى للسرعة المسموح بها وعلى كافة الطرق ولكن مثلاً ٩٠ كم / ساعة ... هذا اذا ما علمنا ان الحد الاعلى للسرعة في كافة الولايات الامريكية هو ٥٥ ميل / ساعة .

ولا اعتقد اننا حرصاً على الوقت اكثر منهم .

والذي أودي بحياة خمسة شهداء من أبناء لواء الرمثا وأصابة عدد آخر .

خرجوا من المستشفيات وبقي شخص واحد في المدينة الطبية .

• وقد كان لمكرمة جلالة الملك وولي عهده الأمين وفيما يتعلق بتقاعد هؤلاء الشهداء الأثر الطيب والتقدير الأمل من أبناء لواء الرمثا لسيد البلاد وولي عهده الأمين ليضيفوا الى فيض مكرماتهم مكرمة على طريق حرص وعناية الأب والأخ الصادق الموثوق .

• واسمحوا لي أن أتوجه وباسم أبناء لواء الرمثا بكل معاني التقدير والاحترام لسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء على استجابته الفورية لأتخاذ المصائب من جراء الحادث ، حيث كنت بزيارة تفقدية لأوضاع المصابين في مستشفى أهدون ، وكانت أوضاع المصابين غير مطمئنة ، وتتطلب المزيد من العناية .

• وقمت بالاتصال بسيادته وفي وقت راحته حيث أستجاب سيادته مشكوراً ، وأوعز فوراً بأرسال طائرة لنقل المصابين الى مستشفى المدينة الطبية وكان لهذه الفئة الكريمة الطبية كل التقدير والدعاء لسيادته من كل أبناء اللواء الذين حملوني امانة الشكر والتقدير والعرفان والدعاء والولاء والأخلاص للأسرة الهاشمية ، وعلى رأسهم وارث الراية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم وولي عهده الأمين .

• ولا يفوتني الا أن أشكر اجهزة الأمن العام على عنايتها الكبيرة بالحادث وعلى رأسهم

(٢) وضع حد للمخالفات التراكمية الخطيرة بما فيها التجاوز الحاطيء والعمل على سحب الرخصة فوراً لأي كان دونما تساهل ، والسجن لمدة محدودة .

(٣) عدم السماح لقيادة حافلات الركاب (الباصات) لمن هم دون ال ٣٥ عاماً حيث انه بعد هذه السن تكتمل قوى الادراك العقلي لضمورها ويراعى ايضاً الحالة الاجتماعية حيث ان المتزوجين يعون تماماً معنى فقدان الابن او معيل العائلة الوحيد .

(٤) تكثيف الرقابة الرادارية المروية حيث تبين مدى نجاعتها وان غالبية الحوادث الخطيرة تحدث في المناطق التي لا توجد بها رقابة رادارية . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك الاستاذ فواز الرضي .

السيد فواز الرضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس

الزملاء النواب

• اسمحوا لي أن أتقدم باسم أبناء لواء الرمثا بخالص الشكر والعرفان من مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ولسمو ولي عهده الأمين على ما أبدوه من اهتمام شخصي ومتابعته المستمرة لأوضاع الحادث الأليم الذي وقع لباص أفراد الأمن العام على طريق الرمثا ،

عطوفة مدير الأمن العام ، فلهم منا كل التقدير والمحبة .

• وفي هذا المقام أضع بين يدي سيادة رئيس الوزراء ووزير الصحة والخدمات الصحية ما يعاني منه مستشفى أيدون كتيبة مستشفيات محافظة اربد التي تشكو من عدم توفر كفاية الكوادر الفنية المتخصصة والخبرات المتطورة اللازمة والأجهزة الطبية وفقدان الخدمات الفندقية والعناية الصحية .

• وكان الألم بعصري وأنا أرى بألم عيني فقدان المتطلبات التي ذكرت وشكوى العاملين بالمستشفى أنفسهم من نقص ما ذكرت ، والتي تنعكس على أداء المستشفى لمهامهم المطلوبة ، خاصة وأنها تغطي المتفنيين من عدة محافظات والتي تزيد عن (٦٠٠) ألف منتفع ، جميعهم هم أبناء هذا الوطن ، وجند الحسين المخلصين الأوفياء على الراية الهاشمية وبناء الوطن .

• ومن هنا فأني أطلع للحكومة بأن تضع في اهتمامها إعادة تقييم هذا المستشفى ، وبقية مستشفيات المحافظة ، أداءاً وأخلاصاً للقسم الأعظم الذي أقسمنا عليه في أن نخدم هذه الأمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، معالي وزير الصحة تفضل .

معالي وزير الصحة : شكراً معالي الرئيس .

وددت ان اوضح اليوم ما استفسر عنه الزميل في الجلسة السابقة والتي لم احضرها حيث كنت في زيارة لاحدى المحافظات ، الزميل الدكتور نزيه عمارين بخصوص اللعم الفاسد او للزورة في مدة صلاحيته الذي وصل العقبة .

اود ان اوضح ان في ١٩٩٤/١/٧ وصلت برقية الى مدير صحة العقبة من مجهول ومن لهجة البرقية اعتقد انه مصري الجنسية ، يضع مدير الصحة بالصورة معلراً عن باخرة تبحر من مصر الى العقبة وبها لحوم مزورة بالنسبة لمدة الصلاحية ، وصلت الباخرة بعد حوالي ثلاث اسابيع ، يظهر تأخرت في البحر لاجراء بعض التعديلات ولم يسمح بتفريغ حمولتها ، وذهبت المراقبة والسلطات المختصة الى الباخر وفتشوها وثبت لهم مبدئياً ان هناك عملية تزوير في الليلات المبرجودة على الكراتين وهي مستوردة لمؤسسة غذائية خاصة في الاردن لم يسمح بتفريغ الحمولة وحولت القضية الى القضاء وبالأمر عندما استفسر مني سيادة الرئيس طمأنته ان القضية حولت الى القضاء في العقبة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٧ برقم ٥٠١/٩٤ ونحت تهمة مواد غذائية مفسوشة وتزوير بطاقات الصلاحية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور فرح الرضي تفضل .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس .

معالي وزير الزراعة : شكراً معالي الرئيس .

في البداية اشكر سعادة الاخ النائب فرح الرضي على اثارته لهذا الموضوع وهو يدل على اهتمامه بالقطاع الزراعي ومتابعته للاجراءات أولاً بأول غير ان ما اود ان اؤكد عليه ان القرار بشطب الفوائد نفذ فعلاً وعلى كل قرص وابلغ ذلك في جميع فروع المؤسسة والتي تقوم بدورها لابلغ كل مزارع عن مقدار الفوائد التي شطبته عنه والموضوع ليس مرتبطاً عضوياً بين شطب الفوائد وبين ما يتم بين المؤسسة ووزارة المالية .

ما يتم بين المؤسسة ووزارة المالية من حيث تدعيم رأسمال المؤسسة امر قانوني ومستقل وليس مرتبط عضوياً بقرار شطب الفوائد قرار اتخذ وجرى تنفيذه ويمكن ان اطلع سعادة الاخ على تفاصيل سواء في منطقته او في المناطق الاخرى ولكل مزارع ولكل قرص حصل عليه كل مزارع شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبدالمعزم ابو زلط .

السيد عبدالمعزم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين وآمل من الحكومة الموقرة وأهيب بها أن تصني لهذه القضية الانسانية بالقلوب ارضاء لله علام الغيوب .

في كل مداخلاتي تحت هذه القبة اضع امام عيني دائماً قول سيدنا المسيح الذي يأمرنا أن لربل الخشية من اعيننا قبل ان نطلب ازالة القلدي من عين اخينا ، ومعنى هذا انني اضع نفسي امام الشخص الذي اخاطبه ، فلا اتكلم الا بلغة اقبلها حتى اقبل لغتهم بالمقابل وبالتالي فان حديثي عن السليبات ليس المقصود به الاساءة الى الحكومة او الى اي جهة اخرى وانما اذكر السيئات حتى نتعاون سوية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على حل هذه المشكلات وهذه السليبات خاصة وان معظم زملائنا الوزراء هم من النواب ، ولهذا فأني اذكر السيئات فقط للتعاون ولايجاد القواسم المشتركة بيننا وبين الحكومة لحل هذه المشكلات من هذه المشكلات التي اريد ان اطرحها وبكل موضوعية ان الحكومة الرشيدة قد اصدرت قراراً قبل بضعة شهور باعفاء المزارعين من فوائد القروض التي اخذوها من مؤسسة الاقراض الزراعي ولكن هذه المؤسسة التي تقدم خدمات جليلة للمواطنين والمزارعين لم تقم بتفعيل هذا القرار حتى هذه الساعة ، والسبب في ذلك ان وزارة المالية لم تحول لهذه المؤسسة اي مبلغ حتى تستطيع القيام بواجبها فالمطلوب والمرجو من الحكومة ان تفعل قراراتها اصدرت قراراً باعفاء المزارعين من هذه الفوائد ولكنها لغاية الان لم تحول للمؤسسة اي مبلغ فالرجاء مرة اخرى ان تفعل الحكومة قراراتها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الزراعة .

وتلك القضية الإنسانية التعاطف والعطف على الطفل الرضيع حيث كان يكرم ويُرحم بإعفاء أمة الموظفة من الساعة الأخيرة من الدوام الرسمي ، ما لم يوجد حضانة أطفال في الدائرة التي تعمل فيها أمة الموظفة .

لكن مع شديد الأسف استوفقوا تلك الساعة واعتقلوها ، حيث لا يسمح نظام الخدمة المدنية بتلك الساعة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

يقول الله تعالى : والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة .

لكن الغالب في هذا الزمان أن يقطم الطفل عن الرضاع بعد سنة من ولادته وإذا ما حسبنا إجمالي الساعات لأجل الطفل الرضيع خلال رضاعته فيساوي مدة شهر من دوام أمه ، بعد أن تخصص الإجازات الرسمية والدينية والمرضية .

أفلا يكرم الطفل الرضيع بذلك الشهر مكافأة له من الدولة ، والدولة بكافة مقوماتها تحرص على أن يصبح ذلك الطفل من شباب الغد وحماة الوطن .

لستنتج من ذلك أن إعفاء الأم للرضعة من الساعة الأخيرة من الدوام رحمة بوضعها ورعاية له ، بل يعين ذلك إنهماً صادقاً في تربية الجيل ونشأته النشئة السليمة .

والله تعالى يقول : « ولا تبطلوا أعمالكم » كما أن الحكومة الموقرة تدرك أن المطلوب عرفاً كالمشروط نصاً .

لأجل ذلك : اناشد الحكومة بالتعديل العاجل لنظام الخدمة المدنية حتى نكرم الأم الرؤوم وطفلها الرضيع ، ونكرم إنسانية الإنسان وكرامة الانسان في الأردن الحشد والرباط ، امتثالاً لقوله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم » كما أتمنى على الحكومة الموقرة إلزام سائر مؤسسات القطاع الخاص بتطبيق ذلك التعديل ليشمل لديها الأمهات المربعات .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الأستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ،

أريد أن أتحدث في موضوع مواطنين ، أقاموا أبنية من الاسمنت والطوب على قدر حالهم ، واستصلحوا الأرض وقاموا بفلاحيتها منذ عام ١٩٥٤ ويزرعونها بالقمح والشعير سنوياً ، هذه الأرض هي من الواجبات العشائرية لعشائر بني حسن وكانت مسجلة كما هي باقي أراضي الأردن باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية ، ثم خصصت للجيش العربي كمنطقة عسكرية ، ومع ذلك فقد سمحت القوات المسلحة لهؤلاء المواطنين

لعدم اتخاذ أي إجراء ترحيل أو هدم بالقوة الجبرية ، ذلك أن هؤلاء من مربي المواشي ، الذين لا يستطيعون سوق مواشيهم إلى المدن ، لأن القوانين تمنع المواطنين من وضع المواشي داخل المدن .

إن هؤلاء لا يستطيعون أن يسكنوا إلا في هذه المناطق في البراري ... ! لوضعهم الزراعي ولوجود المواشي لديهم ، وأحب أن أسمع جواباً من الحكومة حول هذا الطلب ، وبعد ذلك النظر في قضيتهم وتفويضهم الأرض التي أقاموا بها واستصلحوها وكلي أمل بهذه الحكومة أن تتخذ هذه الاجراءات .

هذا الطلب نيابة عن هؤلاء المظالم ، حتى لو إتهمني أحد بأنني ادافع عن مصالح قهوة من الزملاء ، أو من الذين اعتادوا الرمح والقلح بطرق خسيسة وريخيسة في بعض الصحف الصفراء التي رأسها في الخارج وذيلها في هذا الوطن المضيف !

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبدالحافظ الشخانة .

الدكتور عبدالحافظ الشخانة : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ورد إلى مسامعنا قرار وزير الصناعة والتجارة المهندس علي الراغب أريد أن أذكر الاسم من أجل أن يهتم الوزير ، حل مجلس إدارة شركة دار الشعب للصحافة والطباعة بجريدة صوت الشعب ، وتشكيل لجنة

بالبقاء في مساكنهم بالقرب من المسكرات وهم يعيشون على الزراعة وتربية المواشي ، ومنذ ذلك الوقت وهم يقومون بهذه الأعمال ويسكنون في هذه المنطقة والمسماة منطقة " الركبان " الواقعة بالقرب من جامعة الزرقاء الأهلية ومستودعات المؤسسة الاستهلاكية المدنية بالزرقاء .

لقد علمنا أن القوات المسلحة تنازلت عن تخصيص هذه الأراضي لها ، وهو الأمر الذي رأينا بعده انشاء مستودعات المؤسسة الاستهلاكية المدنية والتأمين وجامعة الزرقاء الأهلية .

وهؤلاء المواطنون مهددون الآن باخلاء منازلهم والرحيل عنها بالسرعة القصوى ... لا ادري الى اين يرحلون ؟

هل شركة جامعة الزرقاء الأهلية - مع الاحترام الكامل لها ... أولى من هؤلاء السكان الذين أقاموا أكثر من ٤٠ عاماً ؟

هل يطبق مبدأ الاعتداء على أراضي الخزيعة على غيرهم في الرصيفة وعوجان الا يستحق هؤلاء أن تفوض لهم هذه الأرض كما تفوض لغيرهم ؟

انهم مواطنون من هذا البلد ، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، ولا اعتقد أن هذه الحكومة ستعامل مع مواطنيها بمكيالين ،

لذلك ، وحيث أن هذا الأمر يحتاج إلى اجراء مستعجل ، فأنتي وهؤلاء المواطنون نأمل من الحكومة اصدار أمر فوري لمن يعينهم الأمر

إدارة جديدة ودعوة الهيئة العامة لتسوية الشركة اختيارياً والا تصفيتها إجبارياً ونحن نعلم ان هذه إحدى الشركات المتعثرة الكثيرة التي يجب تصويب أوضاعها ، ولكنني اعتقد ان الأولوية في التصفية يجب ان تبدأ بالشركات الأخرى وبما ان هذا القرار سينطوي على خسائر كبيرة يمكن ان يلحق بالمال العام وسيترب على ذلك فقدان عدد كبير من العاملين في هذه الشركة لعملهم ، لذا اقترح ان يحول هذا الموضوع للجنة المالية لدراسته ودراسة ما يترتب على ذلك وان ترفع للمجلس التوصية التي تراها مناسبة ليتخذ قراره في ذلك ، وأرجو التثنية على هذا الموضوع .

اصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : نستمع لمعالي وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً معالي الرئيس .

الواقع بالنسبة لموضوع جريدة صوت الشعب فقد أثير هذا الموضوع في الجلسة السابقة وتمت الاجابة عليه ارجو انؤكد ان الاجراءات التي قامت بها وزارة الصناعة والتجارة هي اجراءات قانونية تمت بموجب قانون الشركات ، حيث ان الشركة تواجه مصاحب مالية ، وبموجب المادة (١٩٦) من قانون الشركات كان على مجلس الإدارة او مدقق الحسابات ان يبلغ مراقب الشركات بذلك ، وهم لم يقوموا بذلك متحملين المسؤولية القانونية لهذا العمل خاصة وانه

بالمناسبة لقد تم تحديد موعد ٢/٢٨/٩٥ لعقد هيئة عامة للتصفية من قبل مجلس الادارة السابق وهذا الموعد وهذا العمل قام به مجلس الادارة السابق للشركة .

واما الآن فقد عينت هذه اللجنة لإدارة امور الشركة ومتابعة اصدار هذه الجريدة حيث نتوقع ان لا يمس حقوق اي عامل من العاملين

واما تتوقف الجريدة فهذا سيعني ان القائمين عليها كانوا يتعاملوا معها بأسلوب القطاعي يوم بيومه وأسلوب المراجعة وهذه جريدة لها شهرتها وتصدر ومن المناسب ان نحافظ على حقوق الجهات المعنية من مساهمين ومن دائنين وفي نفس الوقت المحافظة على حقوق العاملين ، ما تم عمله كان بموجب القوانين والأنظمة وبوصيات من مجلس النواب الذي اكد على معالجة الشركات المتعثرة والشركات التي يوجد بها مراكز قوى بالدات وعدم مراعاة مراكز القوى ولستغرب الآن كيف بدأ بمراعاة هذه المراكز .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

ما قمنا به كان قانونياً وكان حرصاً على المصلحة العامة والمال العام والمال الخاص وأرجو في هذا الاعتبار ان تسمحوا لنا ان نأخذ اجراءاتنا القانونية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة كنت راضياً بالحديث ولكن عندما طرح من قبل بعض الزملاء اود ان اقول لقد تناولت الالسن بحديث خاص في المجتمعات المحلية موضوع جريدة الشعب ، علماً انني في الجلسة الماضية تحدثت مع معالي الزميل الاخ وزير الصناعة والتجارة ، ولقد علمت من معالي وزير المواصلات السابق بأنه قبل فترة وجيزة احيل دليل الهاتف على هذه الشركة وهي شركة جريدة الشعب بمبلغ قرابة مليون دينار .

لذلك حرصاً على سمعة هذه الحكومة الذي يمثلها رجل له كل المزة والاحترام وله لون وطعم خاص عند الكثير من الزملاء وحتى لا يكون هناك نوع من الملامة على مجلس النواب فأني ارى بالاقترح الذي تفضل به الدكتور الشخانة ان يحال هذا الامر الى اللجنة المالية بمجلس النواب لكي تقطع دابر هذه الاقاويل وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة توجان فيصل .

هناك اقتراح من الزملاء وكرر الحديث فيه بدأه الزميل الشخانة ثم الحديث باكلمه الدكتور الزين لعله نخرج بتوجه بهذا الموضوع السيد توجان فيصل تفضلي .

السيدة توجان فيصل : عندما تطرقت لموضوع جريدة الشعب في المرة السابقة كان

ايضاً اقترحي ان تشكل لجنة برلمانية لكن لا بأس ان تكون اللجنة المالية ، واقول ان رد معالي الوزير كان ان هذا طرح ضمن عمل اللجنة المالية بخصوص الشركات المتعثرة ككل لكن ارى لخصوصية وضع جريدة صوت الشعب باعتبار انها ليست شركة انما تتضمن صحيفة . والاعلام جزء معضلي وهام ان تكون هذه يعني تستحق ان تكون هذه الهيئة من الشركات المتعثرات مدار بحث مركز وشخص بعيداً عن التعميمات التي تشمل كافة الشركات للجنة المالية فقط نستفيد من هذه التجربة لكي نكتشف اين تأتي مواقع الخلل في معالجة الشركات المتعثرة لان لنا في تاريخنا معالجات عديدة لسنا راضين عنها فمن هذه الحالة الخاصة نستطيع ان نصل الى مواقع الخلل وقد يكون في مواقع الخلل اننا بحاجة الى تعديلات معينة تشريعية او اجرائية فمن هنا لا بأس من التخصص بهذه الحالة كهيئة شكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالرزاق طييشات ، الزملاء الكرام ارجو ان نخرج من هذه القضية ، تفضل معالي عبدالرزاق طييشات .

الدكتور عبدالرزاق طييشات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انا اعتقد ان ما قامت به الحكومة اجراء قانوني وصحيح واعتقد ان الدورة الآن قاربت على الانتهاء ولا داعي اطلاقاً لتحويل هذه القضية الى اللجنة المالية وشكراً .

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انه حينما تقرر الدولة او وزارة الصناعة والتجارة تصفية اي شركة تكون الشركة الحقيقية وصلت إلى وضع لا يمكن معه ان تستمر في اعمالها .

الحكومة قامت مشكورة خلال السنوات الماضية باستدانة هذه الشركة بحوالي (٢٠٠.٠٠٠) دينار كان هذا قبل اربع سنوات الشركة الحالية التي يعمل بها حالياً الكثير من المواطنين وهي احدى الشركات المتعثرة وهي اقلها خسارة بالنسبة للشركات الاخرى لو قارناها مع شركة الزجاج ، لو قارناها مع مؤسسة عالية لو قارناها مع مؤسسة الانتاج التلفزيوني لو قارناها مع شركة الاخشاب تكون هي اقل خسارة من هذه الشركات جميعاً ، التصفية تأتي اخواني النواب مثل ما قلت حين لا تستطيع الشركة ادارة اعمالها بالمستقبل ، تقدمت الهيئة الادارية في هذه الشركة الى إعادة هيكلتها ، إعادة الهيكلة تتضمن عدة أمور اما زيادة رأسمالها او الغاء بعض القروض التي عليها بطريقة وبأخرى لإعادة تصويب مسارها ، مع الاسف الشديد ان الهيئة الادارية يا اخوان هي الهيئة الادارية وللحكومة وللصناديق الاغلبية في رأسمال الشركة هي للحكومة او لصناديقها ، الهيئة الادارية قوتت إعادة الهيكلة طبعاً هذا سيطرح

على الجمعية العامة لم تخضر هذا الاجتماع لانها أمرت بذلك الا تجتمع لأن التصفية كانت واردة في مخيلة الجميع .

انا كنت اتشرف بان اكون وزير مواصلات واحلت عليها عطاء لانها اقل الاسعار ، تقدمت بسعر اقل الاسعار بدليل من سنة ١٩٨٧ هذا المواطن لم يفرح بوجود دليل فأحلنا هذا الدليل عليها وقامت الوزارة مشكورة بتسليم جميع اسماء المواطنين وكل المتطلبات لهذه الشركة وكان سيصدر هذا الدليل بشهر خمسة او ستة في لنا الآن بين عشية وضحاها الحكومة هذه صار لها شهر فقط ، يظهر ان في اشياء مسبقة خلت الحكومة ان تقوم بشكل سريع .

معالي رئيس المجلس : معالي ابو انور اذا امرت نحن لسنا في باب مناقشة اوضاع الشركة نحن نناقش الاقتراح الذي ورد في المجلس الكريم .

الدكتور هاشم الدباس : اريد ان افصل .

معالي رئيس المجلس : تفضل .

الدكتور هاشم الدباس : انا اقول ان في التصفية يا اخوان الحكومة ستخسر رأسمالها ، بالتصفية ستزل موجوداتها لو كانت تقيم من عشرة مليون الى مليون ، يعني كل واحد يطلع له (١٠٪) من موجوداته ، التصفية هي للرحلة الاخيرة الا اذا كانت هذه الشركة لا يمكن بأي حال من الاحوال الاستثمار في اداء عملها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً معالي الرئيس .

انا اسف ان اعود واتكلم عن نفس الموضوع ولكن المواضيع التي اثيرت تستدعي المزيد من الايضاح الواقع اننا يجب ان ننظر الى الموضوع من جوانبه المختلفة .

اولاً لقد توقفت الجريدة عن الصدور بسبب قرار مجلس الادارة السابق ، اي الذي تفضل به معالي الاخ هاشم الدباس عدم صدور الدليل اصبح مسؤولية عن هذه الشركة ونحن عندما ناتي بلجنة جديدة ولعمل على تشغيل هذه الجريدة وهذه الشركة نحن حريصين على مال الحكومة والمال العام ومال الناس ، الهدف الرئيسي ان الاخلاص باصدار هذه الجريدة هي مسؤولية مجلس الادارة السابق الذي كان يعاني مشاكل مالية لدرجة انه لا يمتلك المال لشراء ماعون ورق ، وتقول لي لماذا نصفي ؟ نصفي لأن هذه الشركة خسرت (١٨٠٪) من رأسمالها اكثر من رأسمالها (١٨٠٪) على رأسمالها والآن لمدة ثلاث اربع سنوات والحكومة والبنوك تستنزف الاموال لدعم هذه الجريدة بدون طائل ، نحن نريد ان نعطي هذه الجريدة فرصة ان تأتي بعروض ايجابية لشراؤها وتشغيلها والحفاظة على حقوق العاملين فيها ، اذا ابقينا الجريدة لا الحكومة لها فلوس ولا الدائنين لهم فلوس ولا القطاع الخاص له فلوس ولا المساهمين لهم فلوس ، انا

ارجو ان يسمح للحكومة وهذه اللجنة الجديدة ان تأتي بتصور للتصفية او غيره ، بالمناسبة الموعد هو ٢٨/شهر للتصفية وليس غداً ولم يؤخذ قرار التصفية ، كان في توصية لاعادة الهيكلة ولكن إعادة الهيكلة على الاسس التي وضعت ستحقق خسارة دائمة سنوية (٦٨٪) من رأسمال الشركة انا غير فاهم يعني لدن مال بمال ١١ هذه الشركة لها طبيعة متخصصة هي اصدار جريدة وفي تلك الحالة نحن لا نستطيع ان نوقفها ونقول ان هذه الشركة تحت تصفية ونفلقها ، يجب ان تستمر الشركة في العمل واصدار الجريدة والقيام بالتزاماتها وخاصة موضوع الدليل لأن هذا موضوع التزام رسمي مع الحكومة وهذا ما سنقوم به وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، زملائي الافاضل استمعنا الى رد معالي وزير الصناعة والتجارة في هذا الموضوع ، اذا اكتفى المجلس بما استمع له معالي الوزير كان كذلك ان لم يكتفي المجلس واراد تحويل هذا الموضوع الى لجنة الشؤون المالية لمزيد من البحث والاستماع فهو القرار للمجلس ارجو ان تفصل بهذا الموضوع ونخرج منه .

هناك اقتراح من الزملاء بتحويل هذا الموضوع الى اللجنة المالية ، يا سيدي هناك اقتراح والقرار للمجلس يا دكتور عبد الرزاق ، اذا كان المجلس يرغب بتحويل هذه القضية او هذا الاقتراح الى لجنة الشؤون المالية فلنزيد من البحث كان به ، وان اكتفى برد معالي الوزير

هكذا سنأهله

وما استمع له من حوارات الزملاء أيضاً كذلك الاقتراح تحويل هذا المقترح الى اللجنة المالية من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٢٩ من ٦٤

معالي رئيس المجلس : ٢٩ من ٦٤ ولم ينجح الاقتراح .

ملاحظة ابو فيصل .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

انا استغرب كيف تقوم الحكومة بحل مجلس الادارة ويصوت بعض اعضاء هذه الحكومة مع قرار المجلس بتشكيل لجنة ومع الرأي القائل بعكس ذلك انا استغرب واسجل هذه الملاحظة .

معالي رئيس المجلس : يا اخ ابو فيصل النائب سواء عضواً في الحكومة او في هذا المجلس هو صاحب رأيه وله الحرية وهناك اسبقيات يعني يمكن معاليك مررت فيها سابقاً في انه صوتنا بطرق مختلفة .

نقطة النظام الدكتور عبدالحافظ .

الدكتور عبدالحافظ الشخابة : خطأ بالعدد واضح ، أنا عددت اكثر من هكذا ، ارجو اعادة التصويت .

معالي رئيس المجلس : دكتور عبدالحافظ نحن نثق بالامانة العامة ولثق باخوانا الذين يقومون بالعمل ، اذا اراد المجلس اعادة التصويت لهذا الموضوع انحر ، ارجو ان لا تتجاوز هذه القضية .

زملائي الافاضل خرجنا من هذا الموضوع ارجو ان نتقل . معالي الشؤون البرلمانية تفضل .

معالي وزير الشؤون البرلمانية : الحقيقة وجودنا كأعضاء في الحكومة كوننا نواب لا يمنعنا من ان نمر عن رأينا تحت هذه القبة كنواب وبالتالى اذا اراد احد اعضاء الحكومة النواب ان يمر عن رأيه فلا يمنع ذلك الدستور شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل في بند ما يستجد من اعمال وقد اخذ هذا البند كثيراً من المجلس ونحن ما زلنا في صدد مناقشة تقرير ديوان الحاسبة ، بقي زميلين يريدوا ان يتحدثوا في هذا الموضوع الدكتور الكوفحي والاستاذ محمود الهويمل ، ارجو من الزملاء الايجاز ما امكن ، الدكتور الكوفحي تفضل .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

ولو بعد الانتظار ومسجل من المرة الماضية .

معالي الرئيس ... الزملاء المحترمين

تأتي اليوم الخامس عشر من رمضان المبارك الذكرى الأولى لجزرة المسجد الابراهيمى الشريف ، وجدير بنا أن نلف عندها طويلاً لنستفيد من دروسها وصولاً الى الموقف القويم الذي لا ترى فيه عرجاً ولا أمناً ،

اليهودية على أرضنا وان نغض الطرف عن ممارستهم وعيهم .

ثالثاً : إن الجزيرة مناوره مكشوفة أفضت الى الاستيلاء على ثلثي المسجد الابراهيمى حتى الآن ، وغداً سيكون مصير المسجد الأقصى ومعه القدس أسوأ من هذا المصير الأمر الذي يستلزم مجازر أبشع ، ولقد أعلنها بكل بساطة ووقاحة زعيم تكتل الليكود يسمى بالكنيست ، وهو ضيف لا مرحباً به ولا بكل اليهود حين قال عن القدس ما قال ، وعليه تبخر كل الذي قلناه عن القدس والأقصى وأصبح محتطاً في ذاكرة التاريخ .

رابعاً : إن الترقيت في رمضان ، واستهداف المصلين بالذات ، والمسجد الابراهيمى يعطينا الدليل القاطع على احتقارهم لشعائر ديننا ، وتخوفهم من المصلين الساجدين واستئثارهم بابراهيم عليه السلام الذي هو منهم براءة ولذلك فلن يرضوا عنا إلا بمادة الدين الاسلامي وتهجين بيوت الله ، ومحاربة عمارها بحق .

خامساً : إن هذا العدو تغلغل في كل المجتمعات بطريق التسال حتى سخرها لصالح مشروعه ، فكيف بطريق البوابات المفتوحة والاتفاقيات المكتوبة بكفاية الشريك الكامل المنحاز بالكامل لمشروعهم والذي يفصل لنا ما يريده العدو وتأتي وفوده الامنية والاقتصادية والسياسية لتتوب عنه في تهمة السبيل لما يريد .

فكيف تسقط حد راية العدا ، وتهيبه لاستلام مفاتيح البلاد ورقاب العباد على

وأستبقها بازجاء تحية اجلال واكبار لأهلنا الاحرار في فلسطين الرسل والانبياء عليهم الصلاة والسلام ، لاهلهم الراضين للاحتلال ، المدافعين عن عروبة واسلامية فلسطين بارواحهم واموالهم ، على رأسهم كتائب الشهيد عز الدين القسام ، وحركة المقاومة الاسلامية حماس وشيخها الرباني الجليل الشيخ أحمد ياسين ، وحركة الجهاد الاسلامي والحركات الوطنية المشببهة بفلسطين الأرض والانسان ، وأما الدروس المستفادة من هذه الجزيرة البشعة فكثيرة جداً اكتفي منها بالتالي :

أولاً : إنها تجسد حقيقة اليهود ، وتبرز طبيعتهم العدوانية الارهابية المتعصبة ، تحركها عقيدة عنصرية استعلائية منغلقة ، تجعل من اليهود شعب الله المختار الذي يجب أن تستخذي له طواعية واختياراً كل الأمم وبخاصة العرب ، وإلا فلا حرج عليه باستعمال المكر والكيد والحديد والنار لقمهرها ، اقول هذه الطبيعة أصيلة وما عداها عارض ، دلت عليها مجازرة وفي التاريخ الحديث والقديم على حد سواء وما مجزرة المسجد الأقصى وقبية وحوسان وكفر قاسم والدوايمة وبحر البقر عنا بعيد .

ثانياً : إن المستوطن المجرم منفذ العملية بطل خالد عندهم ، وهو يتحمل عبء التنفيذ فقط لما اراده السياسيون ، ولذلك كالت معه حماية عسكرية وأمنية مكثفة ، ومن هنا فانتنا نحلر من الاستيطان اليهودي في بلدنا ومن مطالبهم باعطائهم حق المواطنة الاردنية بأكثر من حقوق الاردنيين أنفسهم ، ويطالبون بحق الحماية

المستوى العربي والاسلامي والحلي واخيراً وما احسن ما قاله احدهم ، وتبقى القضية الفلسطينية رغم كل ما جرى مسرحاً للصراع بين أنصار التسوية الذين يحاولون انتصاص الصدمة لاكمال مخططهم ، وأنصار التحرير الذين يحاولون توظيف المجزرة لاثارة الجماهير ، وإلى أن يتم حسم الصراع تبقى المجزرة معلماً على علاقة متفجرة تفجر الاتفاقيات القاصرة على انهاءها او نزع صاعق التفجير منها ،

فهل وظفنا المجزرة لتحقيق مشروعنا النهضوي العربي والاسلامي ، ودحرنا المشروع اليهودي المعادي من خلال الالتفاف الجماهيري حول مشروعنا ، وهذا يتطلب ان نزيد التحصين ضد الاختراق اليهودي لا ان نتقدم الى قوانين التحصيل لانها فستذكرون ما اقول لكم وافوض امري الى الله ان الله بصير بالعباد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، اخر المتحدثين الاستاذ محمود الهويل .

السيد محمود الهويل :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة النواب الضرمين

لقد كثر الحديث وأرتفعت أصوات كثيرة محتجة على اسعار الخضار ، وخاصة في الآونة الأخيرة ، وعليه فأني معالي الرئيس ساطع المجلس الكريم بالصورة الحقيقية لواقع المزارعين وسأتكلم بلفظ الارقام لا بلفظ العاطفة ،

وسأخذ مثلاً واحد وهو البندورة لاهميتها للمزارع ولاهميتها للمستهلك .

اخواني كيلو البندورة يكلف جمعة وحتى يصل الى السوق المركزي من اربعة الى خمس قروش ، وإذا اضفنا خدمات اخرى من اسمدة وبلار ومستلزمات الانتاج الأخرى تصبح التكلفة من (١١) الى (١٢) قرش ، هذا غير الجهد المبذول من المزارع ، ومعني ذلك ان المزارع اذا باع الكيلو بخمس عشر قرشاً يقدمها للمستهلك مجاناً ، واتكلم عن مزارع مزرعته سليمة من الامراض خالية من الامراض لا تتعرض لا للصقيع ولا للفيضات .

يعني ذلك ان المزارع يقدم للمستهلك مجاناً . فالمزارع ندعي دائماً باننا ندعمه لكن الحقيقة غير ذلك ، المزارع غير مؤمن صحياً ، المزارع ليس له تقاعد ، المزارع ليس له ضمان اجتماعي ، المزارع ليس له ساعات عمل محدودة ، فما المطلوب من المزارع ان يهجر أرضه ، وإذا هجر أرضه فالحكومة مكلفة بتوفير الخضار للمستهلك ويتم ذلك عن طريق الاستيراد والكل يعلم كم يكلف الاستيراد الخبز من العملات الصعبة فالمزارع يوفر للبلد العملات الصعبة ويوفر الغذاء للمستهلك مجاناً . لذلك اطالب الحكومة واطالب بشدة ان لا تألو جهداً من ان تعمل على تصدير الخضار والاستمرار بذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اخذ بند ما يستجد من الاعمال الكثير من الوقت في هذه الجلسة ، وهناك على جدول الاعمال بدين اخريين قبل مناقشة تقرير ديوان المحاسبة ،

الرودود على الاقتراحات برغبة ، اذا كان المجلس يرى ان ندخل بمناقشة تقرير ديوان المحاسبة ولوجل بند الردود على الاسئلة لعلنا نخلص في هذه الجلسة من مناقشة تقرير ديوان المحاسبة .

نقطة النظام يا استاذ خليل .

السيد خليل حدادين : سيدي معالي الرئيس .

في الجلسة السابقة توقفت على سؤالي واليوم سؤالي على جدول الاعمال اول سؤال ، تود ايضاً دحره ١٩ اعطينا عشر دقائق للاسئلة اذا سمحت معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالرزاق طيشات .

الدكتور عبدالرزاق طيشات : فقط سؤال الاستاذ خليل .

معالي رئيس المجلس : فقط سؤال الاستاذ خليل ١٩ طيب والاسئلة الأخرى على اي حال الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : الاسئلة الموجلة من الجلسة السابقة ثلاثة نستمع الى الردود عليها ، والثلاث الاخريات يؤجل الى الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : نستمع الى ردود الاسئلة الموجلة من الجلسة السابقة ، الشيخ عبدالباقي جمو .

فقط اردت ان اصبح ، فقط اردت مع تأييدي لكلمة اخي ابو فيصل في ما يتعلق

بأراضي الخربة وواجهات بني حسن فقط تصحيح لانه قال الأراضي الواقعة قرب جامعة الرقاء الاهلية الواقعة هي الأراضي التي استولت عليها جامعة الرقاء الحكومية فقط .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاخ لواف .

السيد لواف القاضي : انا كان بودي قبل فترة اني تحدثت في هذه المداخلة ولكن للأسف لم أتمكن من ذلك ، القروض القائمة عندما تحدث عنها معالي وزير الزراعة نعم تجرل عنها فوالدها المعفاة اما القروض المسددة للمزارعين الذين لم يسددوا قروضهم لم تدفع لهم من مؤسسة الاقراض الزراعي اي امر مالي اداري ويتنظر معالي وزير المالية لدفع هذه الاموال حتى تسدد هذه القروض وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك .

هل يرى المجلس الكريم ان نستمع الى ردود الاسئلة الموجلة من الجلسة السابقة ولوجل الاسئلة الأخرى الى جلسة لاحقة ؟

الشيخ حمزة منصور تفضل حول هذه النقطة ارجوكم .

السيد حمزة منصور : معالي الرئيس الاسئلة ستة اسئلة احد اصحابها غائب وبقي خمسة واحد منهم سيسافر خلال الجلسة القادمة فمعني هذا نتحدث عن سؤال واحد فلا ارى تأجيله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام السنوال الاول تفضل .

السيد الأمين العام :

٣- الردود على الأسئلة :

١ - كتاب معالي وزير التنمية

الاجتماعية رقم (٨٢٠) تاريخ

١٩٩٥/١/١٢ ، جواباً على

السؤال رقم (١١٦) المقدم من

سعادة النائب السيد خليل

حدادين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٤١

التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٩٥

معالي وزير التنمية الاجتماعية

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(١١٦) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ المقدم من

سعادة النائب السيد خليل حدادين .

أرجو الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير التنمية الاجتماعية المحترم للإجابة عنه

خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

لماذا تم استثناء السيدان يوسف عبد

الهادي سليمان وجميل محمود صالح من

رئاسة وعضوية على التوالي للهيئة الإدارية

لجمعية الدوامية للتنمية الاجتماعية بكتابة رقم

ج ع / ٢٧٧ / ٧١٧١ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥

بناءً على كتاب عطوفة محافظ العاصمة رقم

١٩٩٤/١٠/٢٤ تاريخ ٣١٩٠٥/٨٢/٣/٤

والذي لم تطلع عليه ، علماً بأن المذكورين قد

فازا مع زملائهم السبعة بانتخابات ديمقراطية

لزيهه ، أرجو ان لا يكون عطوفة المحافظ قد

لسي ان الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية

قد ألغيت وان هناك قانون أحزاب ساري

المفعول يسمح ان يكون للمواطن الأردني

انتماء سياسي .

أرجو ان يطلعنا معاليه على نص كتاب

عطوفة المحافظ .

أرجو الإجابة ضمن المدة القانونية .

وتفضلوا بالقبول فائق الاحترام

النائب خليل حدادين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التنمية الاجتماعية

عمان

الرقم : ١ / ٦٤ / ٨٢٠

التاريخ : ١٠ / ٨ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٢ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع / السؤال رقم ١١٦ تاريخ

١٩٩٤/١٢/٢٧ م مقدم من

سعادة النائب خليل حدادين

السلام عليكم ورحمة الله ،،،

إشارة الى السؤال موضوع البحث

بكتاب معاليكم رقم ٤١/٢٤/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/١/٣ ، أرجو ان ابين ما يلي :-

نتيجة لاجتماع الهيئة العامة لجمعية

الدوامية للتنمية الاجتماعية / عمان بتاريخ ١٧/

١٩٩٤/٦ م ، فقد تم انتخاب هيئة إدارية

جديدة للجمعية مكونة من تسعة أعضاء

وإعمالاً لنص المادة ٢/١٥ ب من قانون

الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣)

لسنة ١٩٦٦ وتمديلاته والتي تنص على (ان

لا يكون تغيير هيئة الإدارة كلها أو بعضها نافذاً

الا بموافقة الوزير الخطية بعد الاستئناس برأي
المحافظ أو للتصرف) .

ولدى تطبيق النص المشار اليه وهو نص

يتعلق بخطوة اجرائية اساسية فيما يتعلق

بالهيئات الادارية للجمعيات فقد أوصى عطوفة

المحافظ بالموافقة على نتيجة الانتخابات بكتابه

رقم ٣١٩٠٥/٨٢/٣/٤ تاريخ ١٠/٢٤/

١٩٩٤ باستثناء السيدين يوسف عبدالهادي

سليمان ، وجميل محمود صالح ضمن

الاختصاص الممنوح له بموجب القانون .

وعليه تمت الموافقة في ضوء الاستئناس

برأي المحافظ وأعلنت الجمعية بالقرار حيث تم

الطلب اليها اجراء انتخابات تكميلية لانتخاب

عضوين بديلين استنادا للقانون المشار اليه

وكذلك النظام الاساسي للجمعية .

وعليه فالقرار هو قرار قانوني سليم صادر

عن جهة ذات اختصاص ومستند لاحكام

قانونية سليمة .

راجياً التظلم بالاطلاع .

والسلام عليكم ورحمة الله ،،،،

سلوى المصري

وزيرة التنمية الاجتماعية

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم
 المملكة الأردنية الهاشمية
 وزارة التنمية الاجتماعية
 مديرية التنمية الاجتماعية
 عمان العفرية
 الرقم : ج ع / ٢٧٧ / ٧١٧١
 التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ م
 نائب رئيس جمعية الدوايمة للتنمية الاجتماعية
 ص ب (٦٣٠٣٨٠)
 الموضوع : الهيئة الادارية
 قرر معالي وزير التنمية الاجتماعية بكتابة
 رقم ج ع / ٢٧٧ / ٢٢٠٣٧ تاريخ ١١/٢٨/
 ١٩٩٤ الموافقة على نتيجة انتخابات الهيئة
 الادارية لجمعيةكم والتي جرت بتاريخ ١٧/٦/
 ١٩٩٤ وفاز بها السادة التالية اسماؤهم :-
 ١. يونس احمد سلامة ابو صبيح نائب
 الرئيس .
 ٢. زياد حسن احمد الزعائرة امين
 صندوق .
 ٣. محمود عبد اللطيف سمرة الفوافمة عضو
 ٤. احمد محمود حجة الحجوج عضو
 ٥. عبدالرحمن علي سعيد العبيسي عضو
 ٦. جبريل عيسى سليمان عضو
 ٧. مريشني حشاش محمد عضو

باستثناء السيدان يوسف عبدالهادي
 سليمان وجميل محمود صالح عطفا على
 كتاب عطوفة محافظ العاصمة رقم ٨٢/٣/٤
 ٣١٩٠٥ تاريخ ١٠/٢٤/١٩٩٤ .
 نرجو دعوة الهيئة العامة للاجتماع
 وذلك لاجراء انتخابات تكميلية للهيئة
 الادارية لانتخاب عضوين للهيئة الادارية بدلا
 من العضوين المستثنين وتزويدنا بالمعلومات
 الشخصية عنهما عند انتخابهما لاحقا .
 والسلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته .
 عمر حسين سمارة
 مدير التنمية الاجتماعية
 عمان العفرية
 نسخة / لمعالي وزير التنمية الاجتماعية / اشارة
 لكتاب معاليه اعلاه .
 نسخة / لعطوفة محافظ العاصمة .
 نسخة / رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية /
 العاصمة .
 نسخة : لمساعدة المدير .
 نسخة / رئيسة قسم تنمية المجتمعات المحلية .
 معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل
 حدادين .
 - وهنا انصت الجميع لسماع الاذان
 الطهر -

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل
 تفضل .
 السيد خليل حدادين :
 معالي الرئيس
 الزملاء النواب
 اشكر معالي وزيرة التنمية الاجتماعية
 على اجابتها على سؤالي رقم ١١٦ تاريخ
 ١٩٩٤/١٢/٢٧ ضمن المدة القانونية إلا أنه
 في ضوء الاجابة الواردة من معاليها فيما يتعلق
 بطلي بالاطلاع على كتاب عطوفة المحافظ
 الخاص باستثناء السيدين يوسف عبدالهادي
 سليمان وجميل محمود صالح من عضوية
 الهيئة الادارية لجمعية الدوايمة واللذين تم
 انتخابهم ديمقراطياً فأنتي اسجل تحفظي على ان
 معاليها لم ترد على نص السؤال موضوع
 البحث ولم توضح الاجابة ما هو السند
 القانوني الذي احكم اليه عطوفة المحافظ خاصة
 وان قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم
 ٣٣ لسنة ١٩٦٦ كان سابق على قانون
 الاحزاب السياسية وان الديمقراطية التي تتيح
 الحق لكل مواطن في ان يكون له انتماءه
 السياسي ، كما اننا نعتقد ان هذه الديمقراطية
 لا تحرم للمواطن من ان يكون عضواً في هيئة
 ادارية في جمعية خيرية تطوعية والملاحظ بأن
 عطوفة المحافظ فيما يبدو انه لا يزال يمارس
 صلاحياته في ضوء الانظمة والقوانين السابقة
 في زمن القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية
 والتي الغيت بفضل الاعتراف بالحق السياسي
 للمواطن وانتمائه للأحزاب السياسية المرخصة .

معالي الرئيس
 الزملاء النواب
 فإذا لم تتراجع معالي الوزارة عن قرارها
 فأنتي احتفظ بحقي بتحويل السؤال الى
 استجواب ضمن النظام الداخلي لمجلسكم
 الكريم .
 وشكراً
 معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
 السؤال الذي يليه .
 السيد الامين العام :
 ٢ - كتاب معالي وزير المالية والري
 رقم (٣٠٦) تاريخ ١/١٤/
 ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال
 رقم (١٠١) المقدم من سعادة
 النائب السيد جميل الحشوش .
 (مؤجل من الجلسة السابقة)
 بسم الله الرحمن الرحيم
 المملكة الأردنية الهاشمية
 مجلس النواب
 الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦٦١
 التاريخ : ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤ م
 معالي وزير المياه والري
 ابعت لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
 (١٠١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ المقدم من
 سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

هكذا من أهل

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير المياه والري الاكرم للاجابة عنه
خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : لماذا تم رفع اثمان

الوحدات السكنية في منطقة الاغوار الجنوبية

الى مبلغ وقدره ثلاثمائة وخمسون ديناراً علماً

أله كان ثمن الوحدة السكنية الواحدة خمسون

ديناراً فقط ، ما هي الاسباب التي أدت الى

زيادة اثمان الوحدات السكنية حالياً ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب جميل

الحشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س و ا / ٥ / ٦ / ٣٠٦

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معالكم رقم ٢٤/١٦/٣

٣٦٦١ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ بخصوص

السؤال رقم (١٠١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١

والمقدم من سعادة النائب السيد جميل

الحشوش والمتضمن رفع اثمان الوحدات

السكنية في منطقة الاغوار الجنوبية .

ارجو العلم بانه لم يتم رفع اسعار اثمان

الوحدات السكنية في منطقة الاغوار الجنوبية ،

علماً بان ثمن الوحدة السكنية خمسون ديناراً

فقط .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

وزير المياه والري

الدكتور صالح ارشيدات

معالي رئيس المجلس : السيد جميل

الحشوش .

السيد جميل الحشوش : شكراً معالي

الرئيس .

اشكر معالي وزير المياه والري على

الاجابة

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم

(٤٠٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ،

جواباً على السؤال رقم (٧٨)

المقدم من معالي النائب السيد

عبدالكريم الدغمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٥٢٩

التاريخ : ١٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء الألفخم

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم

(٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ ، المقدم من

معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة واحتراماً ،

ارجو التكرم باحالة السؤال التالي الى

دولة رئيس الوزراء و / او معالي وزير المالية آملاً

ارسال الاجابة خلال المهلة المنصوص عليها في

النظام الداخلي للمجلس .

مع الاحترام

١٩٩٤/١٢/١١ م النائب

عبدالكريم الدغمي

السؤال :

أ- هل تم بيع حصة / اسهم الملكية الاردنية في

شركة النقل السياحي (جت) ؟

ب- وإذا كان هنالك بيع لهذه الاسهم ، فمن

هو المشتري ؟ وعدد هذه الاسهم المباعة ؟

والباقية إذا بقي شيء ؟

ج- ما هو سعر السهم من أسهم هذه الشركة

(جت) في السوق المالي ؟

وشكراً

١٩٩٤/١٢/١١ . عبدالكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ٥٠٤

التاريخ : ١١ / ٨ / ١٤١٥ هـ

هكذا من أجل

الموافق : ١٢ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣ / ٣٥٢٩ تاريخ ١٢/١٢/١٩٩٤ ومرفقه السؤال الموجه من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي حول صحة بيع حصة للملكية الاردنية في شركة النقل السياحي جت .

ابحث الى معاليكم بصورة عن كتاب معالي وزير النقل رقم ٥٠/١٣/٣٠ تاريخ ١٩٩٥/١/٤ الذي استطلعت رأيه بالموضوع ، للعلم بمضمونه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم : ٥٠ / ١٣ / ٣٠

الموافق : ٤ / ١ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٤/١٢/٥١ / ١٣٢٨٤ تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٤ والمتعلق بالسؤال الموجه من معالي النائب عبدالكريم الدغمي حول بيع حصة للملكية الاردنية في شركة "جت" .

ارجو دولتكم العلم بأنه تم بيع كافة أسهم الملكية الأردنية الى بنك القاهرة عمان

والبالغ عددها (٢٠٠٠٠) عشرون ألف سهم بسعر (٥٠) خمسون ديناراً للسهم الواحد ، علماً بأن قيمة السهم الاسمية هي دينار واحد .

كما ارجوان اشير الى أن اسهم شركة جت غير متداولة في سوق عمان المالي .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

سمير قهوار

وزير النقل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

شكراً لسيادة رئيس الوزراء وشكراً لمعالي وزير النقل على هذا الجواب ولكنني بموجب النظام الداخلي استوضح معالي وزير النقل فقط ما هو سبب البيع ؟ هل يعلم ما هو سبب البيع ؟ وهل هناك قرار متخذ من مجلس ادارة الملكية بالبيع ام انها صلاحية المدير العام ؟ هذا هو الاستيضاح .

الاستيضاح الاخر هل استعملت حصيلة البيع في تسديد ماذا ؟ هل استعملت في تسديد مديونية ام في استثماراً اخر للملكية ؟ هذا هو استيضاحي وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل : شكراً معالي

الرئيس .

الاخ ابو فيصل يعلم وضع الملكية المادي وهناك لجنة برلمانية تبحث في هذه الامور وسوف وتخرج في تقريرها في القريب العاجل .

بيع الاسهم هو لدعم للملكية لايجاد بعض الاموال لتكون بمثابة راسمال تشغيلي لها حتى تقوم باعادة هيكلة هذه الشركة بعد الدراسات التي قامت بها شركات عالمية ، واطن موضوع البيع واجب وهو مصدر لتزويد الشركة ببعض المال ، واطن هذا القرار هو من قبل مجلس ادارة الملكية الاردنية ولهم الحق في ذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٥/١/٤ ، جواباً على السؤال رقم (٧٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٥٩٣

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الاعلام / وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٧٥) تاريخ ١٢/١٣/١٩٩٤ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هابل السورور

رئيس مجلس النواب

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٠ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاعلام الأكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : اطلعت على بعض الصحف الاسبوعية الصادرة في الاسبوع الماضي فكان في احداها على لسان سائحة

يهودية تقول :

(لا تخافوا من الایدز فقد احضرنا معنا
الواقيات) .وصحيفة أخرى كتبت بالبنط العريض :
اغتصبها ابوها وصحيفة ثالثة عنوانها ثلاثة
جرائم زنا تهر المجتمع الاردني .لقد عظم الخطب يا وزير الاعلام
 واصبحت هذه الصحف وباعات رذيلة وفيها
دعوة صريحة للاخلال مما تعارض كليا مع
قانون المطبوعات والنشر وتعارض مع قيم الامة
كلها .فما هي اجراءات وزارة الاعلام لتطبيق
القانون على هذه الصحف .وهل اطلع معاليه على مثل هذه الاخبار
والتناوين ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاعلام

عمان - الاردن

الرقم : ١٦ / ٥

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٤ م

الموافق : ١٤١٥ / ٧ / ١

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣
٣٥٩٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ ومرفقه السؤال
رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ المقدم من
سعادة النائب الدكتور همام سعيد .ارجو ان اعلم معاليكم بان دائرة
المطبوعات والنشر قد اتخذت الاجراءات
التالية :-١- احالت الدائرة في ١٩٩٤/١٢/٢٠
(صحيفة البلاد) عدد (١٠٠) الصادر
بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٧ الى عطوفة النائب
العام لما قامت بنشره على الصفحة الثامنة
عشرة حول جرائم الزنا ، وتضخيم هذه
الاخبار .٢- احالت الدائرة في ١٩٩٤/١٢/٢١ العدد
٢١ من صحيفة (حوادث الساعة) الى
عطوفة النائب العام لما قامت بنشره تحت
عنوان (اغتصبها ابوها) مما يعطي فكرة
مشوهة عن مجتمعنا .٣- احالت الدائرة في ١٩٩٤/١٢/٢٥ العدد
(٥٢٩) من صحيفة شيخان الصادر في
١٩٩٤/١٢/٦ الى عطوفة النائب العام
لنشرها مجموعة اعلانات مبتذلة صادرة
عن صحف اسرائيلية لم يسمح لها
بدخول الاردن .وقد اجرت الدائرة دراسة حول هذا
الموضوع مع مؤسسة الاتصالات
السلكية واللاسلكية ، وتم اخلاق هذه
الخطوط من الاردن ، وهناك ارقام مندول اميركا اللاتينية والوسطى ، ولا يمكن
اقفالها فنياً لانها تقطع الاتصال كلية
حسب رأي الخبراء في مؤسسة
الاتصالات لذلك قدمت هذه الصحيفة
لعطوفة النائب العام .كما تقدم يتضح بان الصحف الثلاث
بمواضيعها المذكورة في كتاب سعادة النائب
المحترم قد قدمت فعلاً للقضاء حال صدورها
(مرفقاً لمعاليكم صورة عن احالات الصحف
الثلاث لعطوفة النائب العام) .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الاعلام

د. جواد العناني

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الاعلام

دائرة المطبوعات والنشر

عمان - الاردن

الرقم : ١٤ / ١ / ٤٣٣١

التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ٢٢ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٥ م

عطوفة النائب العام الاكرم

الموضوع : قضايا المطبوعات والنشر

يرجى التفضل بالعلم بان صحيفة
شيخان العدد (٥٢٩) تاريخ ١٠-١٦كانون اول ١٩٩٤ ، قد قامت بنشر
مجموعة اعلانات مبتذلة باللغة العبرية
والعربية تصدر في الصحف الاسرائيلية
وبجانبها التوضيح الوافي لها تحت عنوان
(سكس هاتفي مستورد) على الصفحة
(٢١) .وحيث ان نشر مثل هذه الاعلانات يعد
امراً منافياً للاخلاق والآداب العامة ولعادتنا
ويحث على الفجور ، فانه ايضاً يعد مخالفة
لاحكام المادة (٩٠/٩) من قانون المطبوعات
والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ ولاحكام المادة
(١٣١٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة
١٩٦٠ .وعليه يرجى التكرم اتخاذ ما ترويه
مناسباً لتحريك شكوى جزائية ضد صحيفة
شيخان لمخالفتها احكام المادتين اعلاه واية
لنصوص اخرى ترونها عطفلكم ، علماً بان
هناك شهود اثبات وهم :

١. الاستاذ محمد امين .

٢. الاستاذ احمد طيشات .

٣. السيد ربحي عمر .

٤. السيد لصيت شخير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر

محمد امين

نسخة / معالي وزير الاعلام

هكذا سنأهول

هكذا من الأهل

نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين .
نسخة / لمكتب الشؤون القانونية .
نسخة / لملف الصحيفة
المرفقات : صحيفة شيحان العدد (٥٢٩)
تاريخ ١٠ - ١٦ كانون اول ١٩٩٤ .
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الاعلام
دائرة المطبوعات والنشر
عمان - الاردن
الرقم : ١٤ / ١ / ٤٣٥٠
التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٤١٥ هـ
الموافق : ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م
عطوفة النائب العام الاكرم
الموضوع : قضايا المطبوعات والنشر
لاحقاً لكتابها رقم ٤٢٧٦/١/١٤ تاريخ
١٩٩٤/١٢/٢١ والمتضمن طلب تحريك
شكوى جزائية ضد صحيفة حوادث الساعة
العدد (٢١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٦ ، اعلمكم
بانه قد ورد في نهاية كتابها المشار اليه خطأ
بخصوص الصحيفة المطلوب تحريك شكوى
جزائية ضدها ، ان وردت صحيفة البلاد خطأ .
أرجو التكرم بتصويب الوضع ورفع
الشكوى ضد صحيفة حوادث الساعة حيث
انها هي المخالفة ولتست صحيفة البلاد .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر
محمد أمين
نسخة / لمعالي وزير الاعلام
نسخة / لمعالي وزير العدل
نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين
نسخة / للمكتب القانوني
نسخة / لملف الصحيفة
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الاعلام
دائرة المطبوعات والنشر
عمان - الاردن
الرقم : ١٤ / ١ / ٤٢٧٦
التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٤١٥ هـ
الموافق : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م
عطوفة النائب العام الاكرم
الموضوع : قضايا المطبوعات والنشر
ارجو العلم :-
قامت صحيفة حوادث الساعة عدد
(٢١) الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٦ بنشر
مقال على الصفحة الاولى وعلى الصفحة
السابعة تحت عنوان : (اغتصبها ابوها)
وحيث ان نشر مثل هذه المقالات والاعمال
والتعليق عليها بما جاء فيها تعد مخلة بالاداب
والاخلاق العامة وتجرح الشعور والمشاعر

الانسانية والمواطن مما يعد مثل هذا النشر
مخالفة لنص المادة ٩/٤٠ من قانون المطبوعات
والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ .
لذا وبناء على ما تقدم ارجو عطوفتكم
اتخاذ ما ترونه مناسباً لتحريك شكوى جزائية
ضد صحيفة البلاد والمسؤولين عنها لمخالفتها
احكام ونصوص المادة المذكورة اعلاه واية
نصوص اخرى ترونها عطوفتكم .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،
المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر
محمد أمين
نسخة / لمعالي وزير الاعلام
نسخة / لمعالي وزير العدل
نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين
نسخة / للمكتب القانوني
نسخة / لملف الصحيفة
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الاعلام
دائرة المطبوعات والنشر
عمان - الاردن
الرقم : ١٤ / ١ / ٤٢٦٤
التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٤١٥ هـ
الموافق : ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ م
عطوفة النائب العام الاكرم
الموضوع : قضايا المطبوعات والنشر
ارجو العلم :-
قامت صحيفة البلاد عدد (١٠٠)
الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٧ بنشر مقال على
الصفحة الاولى وعلى الصفحة الثامنة عشرة
تحت عنوان : (ثلاث جرائم زنا فاحش تهر
المجتمع الاردني) وحيث ان نشر مثل هذه
المقالات والاعمال المخلة بالاداب والاخلاق
العامة ، تجرح مشاعر الانسان والمواطن تعد
مخالفة لقانون المطبوعات والنشر ومخالفة لنص
المادة ٩/٤٠ من لنس القانون المذكور .
لذا وبناء على ما تقدم ارجو عطوفتكم
اتخاذ ما ترونه مناسباً لتحريك شكوى جزائية
ضد صحيفة البلاد والمسؤولين عنها لمخالفتها
احكام ونصوص المادة المذكورة اعلاه واية
نصوص اخرى ترونها عطوفتكم .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر
محمد أمين
نسخة / لمعالي وزير الاعلام
نسخة / لمعالي وزير العدل
نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين

هكذا من أهل

نسخة / للمكتب القانوني

نسخة / ملف الصحيفة

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام غائب ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤٤٥) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٨ / ٢٤ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٧ م

معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

أبعت لمعالكم صورة عن السؤال رقم

(١١٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ المقدم من

سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

والله اعلم بالصواب

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢١

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الأوقاف المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ارجو تزويدي بأعداد المساجد التي يعمل فيها أئمة وخطباء مؤهلين وما هي درجة التأهيل العلمي وباعداد المساجد التي يعمل فيها أئمة وخطباء غير مؤهلين .

وباعداد المساجد التي تحتاج الى خدم او مؤذنين أو أئمة أو خطباء .

واعداد العاملين في المساجد من غير الاردنيين ومؤهلاتهم وتاريخ تعيين كل منهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

الرقم : ٤٤٥ / ٢١ / ١ / ١

التاريخ : ١٤١٥ / ٨ / ٧ هـ

الموافق : ١٩٩٥ / ١ / ٨ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتابكم رقم ٦٨/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١/٧ مربوط معه السؤال رقم (١١٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ للمقدم من سعادة النائب الدكتور / محمد عويضة .

ارجو ان ابين لمعالكم بان الاجابة على السؤال هو :-

- عدد المساجد التي بها أئمة حملة بكالوريوس فما فوق (١٦١) مسجداً .

- عدد المساجد التي بها أئمة من حملة الدبلوم (٢٧٥) مسجداً .

- عدد المساجد التي بها أئمة من حملة الثانوية العامة (٦٧٨) مسجداً .

فما دون وثابتي الاهلية لدى لجان توجيه الجهات .

- المساجد التي بحاجة إلى أئمة (٨٩٨) مسجداً .

- عدد المساجد التي بحاجة الى مؤذنين وخدم (٢٥٦) مسجداً .

- عدد الخطباء من حملة البكالوريوس فما فوق (٤٨٠) خطيباً .

- عدد الخطباء من حملة الدبلوم فما دون (٤١٤) خطيباً .

وثابتي الاهلية لدى لجنة توجيه الجهات .

- الائمة والخطباء غير الاردنيين (٧٧) اماماً وخطيباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

"" الدكتور / عبد السلام العبادي ""

نسخة / لمدير الوعظ والارشاد .

نسخة / للمدير الاداري .

نسخة / للملف ١ / ١ / ١٦

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد .

اشكر لمعالي الأخ الوزير الاجابة على سؤالي في الوقت المحدد ، كما أن جواب معاليه جاء متضمناً للمطلوب من السؤال الاجابة جزئية صغيرة تتعلق بالماملين من غير الاردنيين في المساجد ومؤهلاتهم وتاريخ تعيين كل واحد منهم .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

إن اجابة معالي الوزير كشفت النقاب عن مأساة وطنية وقاجعة دينية حيث تبين من اجابة معاليه أن ثمة (١١٢٨) مسجداً بلا

خطيب وأن ثمة (٢٥٦) مسجداً بدون مؤذن أو خادماً ، وأن ثمة (٨٩٨) مسجد بلا إمام .

وأزاء هذه الأرقام المذهلة والحقيقة المفجعة أتساءل أين وزارة الأوقاف عن هذا كله ، وما هي خطتها لمعالجة هذا الوضع ، وماذا فعل معالي الوزير لسد هذا الخلل ، لا سيما وأنه يتولى حقيبة الأوقاف للمرة الثانية ومنذ عدة سنين .

وهل أمر توجيه نصف سكان الأردن التوجيه الاسلامي الراشد من الامور التي يمكن أن يتعامل عنها حيث عدد المساجد التي بلا خطباء يزيد عن عدد نصف مساجد المملكة .

قد يقول معاليه ان جزءاً كبيراً من هذه المساجد يُغطى بخطباء متبرعين أو باكرامية أي غير موظفين ، مع أن سؤالي لم يقتصر على الموظفين وكذلك إجابة معاليه لم تقتصر عليهم ، لكن إن قال ذلك فأنا اذكره باجاباته السابقة لعدد من السادة النواب حيث كان عدد هؤلاء محدوداً جداً .

أتساءل يا معالي الاخ الوزير كيف تكون أوضاع المساجد بلا خطيب ولا إمام ولا مؤذن ولا خادماً ، وما الرسالة التي يمكن ان تؤديها مثل هذه المساجد ، وهل يترك الامر فيها إلى من يخوضون في الدين بلا علم ولا هدى .

ثم كيف يقبل في بلد مثل الاردن في مستوىه الثقافي والعلمي ، وبالرسالة الاسلامية التي يحرص عليها أن يكون في مساجده (٢٧٨) إماماً يحملون الثانوية العامة أو ما

دولها ونحن في القرن العشرين وعلى ابواب القرن الحادي والعشرين والمئات من الخريجين يحملون البكالوريوس لا يجدون عملاً ثم أتساءل يا معالي الوزير عن علاقة هذه الشواغر الكبيرة بالاجراءات التي قامت بها الوزارة في عهدكم بفصل العديد من الخطباء والأئمة ومنع العديد منهم من الوعظ والخطابة والتدريس في المساجد ومنهم نواب الأمة وكل الذين منعوا من حملة أعلى المؤهلات العلمية الشرعية حتى بلغ الأمر أن تصدر قرارات المنع ضد وزيرين سابقين للأوقاف من حملة الدكتوراة من الازهر الشريف .

لعل ما يفسر هذا الوضع المأساوي لمساجدنا وتمطيلها عن القيام بهذا الواجب الشرعي الوطني في تربية الأمة وتوجيهها أننا لا نجد في منجزات الحكومة السابقة واهتماماتها فيما قدمته لخطاب العرش السامي في دورتين برلمائيتين أي ذكر للأوقاف ورسالتها ، وكأنها في غياب عن هذا الواقع أو كأنها ليست من وزارات الحكومة ذات المنجزات او الطموحات والتي لارجو أن تتمكن الحكومة من تنفيذ وعدنا الذي ورد في البرنامج الحكومي حيث ورد في البيان الحكومي : « وانا اقتبس هنا » .

« سوف تعمل حكومتي على تشجيع نشر الثقافة الاسلامية ، وتمثل أحكام الشريعة السمحاء باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع ، كما ستعمل على دعم رسالة المسجد وذلك عن طريق دعم جهاز الوعظ والارشاد والتوجيه الاسلامي ورفده بالكفاءات ، وتأهيل الأئمة ، والنهوض بمستوى الخطابة والتدريس وتكثيف

الدروس الدينية لتوجيه المواطنين الى معاني الخير والفضيلة والتسامح " انتهى الاقتباس .

أين واقع اداء وزارة الأوقاف في المساجد من هذا التوجه الكريم وهذا الوعد ، وهل هي قادرة على تحقيق هذا الطموح ؟

وبانتظار أن يتحقق ذلك فإننا لمنتظرون .

وشكراً لكم

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الأوقاف .

معالي وزير الأوقاف :

بسم الله الرحمن الرحيم

اشكر سعادة النائب الدكتور محمد عويضة على ملاحظاته واستخلاصاته من حصيلة الأرقام الموجودة بين يدينا ، احب ان اطمن اخي النائب المحترم ان وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية تنفذ خطة لمعالجة هذا الوضع الموروث عن سنين طويلة من المعالجات المحدودة لمشكلة كانت منها مساجدنا نحن نشكوا من سنين طويلة من قلة المؤهلين وحاملين الشهادات الشرعية ، فخلال الأربعين او الخمسين السنة الماضية كان يتم معالجة هذا الامر في وزارة الأوقاف عن طريق تنظيم خاص ليس كما ذكرنا في جلسة سابقة لمجد توجيه الجهات ، كانت لجنة توجيه الجهات هي التي كانت تفحص المتقدمين لاشغال وظائف الأئمة والمؤذنين وتقدم تنسيباً بالتعيين فجرى تعيين اعداد كبيرة من هؤلاء ذكرنا رقماً امامكم هذا في ما يتعلق بالأئمة فقط ، المساجد التي بها

أئمة من حملة الثانوية العامة (٦٧٨) مسجداً وإذا أضفنا اليها المؤذنين والخدم فأتانا نقفز الى أكثر من (١٥٠٠) شخص عين في السنوات السابقة وله حقوق وظيفية كاملة وهو قد سد ثغرة كنا محتاجين اليه فيها فهل يرغب سعادة النائب المحترم ان تقوم وزارة الأوقاف بالاستغناء عن خدمات هؤلاء ولهم حقوقهم الوظيفية ووزارة الأوقاف كما اوضحنا في جواب سابق وضعت خطة لتأهيل هؤلاء والوصول بهم الى ما يعادل مرحلة الدبلوم وفي اجابة قادمة لاحد السادة النواب اوضحنا هذا الامر واوضحنا خطة الوزارة لتأهيل هذا العدد الكبير من موظفيها ، هذا في ما يتعلق بعدد المساجد التي بها أئمة من حملة الثانوية العامة فما دون .

خطط الوزارة الاخرى هي استحداث شواغر جديدة لتعيين مؤهلين ، وقد اخذنا كما اوضحت في مرة سابقة قراراً واضحاً من يوم انسب الى هذا المنصب الذي انتشر بحمل عبقة اخذ قرار بأن لا يعين في وظيفة امام إلا منه ومن حملة اخذ قرار بان لا يعين في وظيفة امام الا من هو من حملة الشهادات الشرعية وبمعدل الله تم في السنتين الاخيرتين تعيين ما يزيد عن (١٥٠) شخصاً من حملة الشهادات الشرعية ، لكن هذا كما هو معلوم يرتبط بالموازنة وقدره الوزارة على استحداث الشواغر واظن مجلسكم الكريم قد اقر في موازنة عام ١٩٩٥ (١١) مليون ديناراً دعماً لموازنة الأوقاف لتحقيق هذا الهدف وغيره من الاهداف الكبيرة المناطة بالوزارة وبقدر ما تتمكن الوزارة من زيادة هذه المخصصات بقدر ما تتمكن من الاستعجال في تحقيق هذا

الهدف الكبيرة هذا امر في الواقع كما تعلم جميعاً له علاقة بالامكانيات والقدرات المتاحة ، هذا جانب وجانب آخر الوزارة لديها الآن خطة وقد بدأت بتنفيذها بفعالية كبيرة لتنمية موارد الاوقاف الذاتية من اجل ان تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف الكبير ، لكن احب ان اطمئن - اذا سمح لي الرئيس - سعادة النائب والاخوة النواب انه بفضل الله وبحمده الوزارة باجراءات عديدة تعالج هذه المشكلة عن طريق التعمين بالمكافأة وعن طريق التبرع وعن طريق أن يسمح للشخص بأن يقوم بهذه الواجبات مقابل السكن في سكن المسجد الى غيره بحيث نستطيع بان نقول بكل قوة ووضوح ان جميع مساجدنا بحمدالله وفضله فيها خطباء وفيها أئمة يقومون بالصلوات ، لكن السؤال كان عن الكادر الوظيفي الرسمي ، واذا اراد سعادة النائب ان تأتي بكل هذه التفصيلات فنحن جاهزون اما قضية منع بعض الخطباء فأرجو ان اوضح هنا ان هذه اجراءات قانونية تمت في إطار مخالفات وقعت من بعض الاشخاص طالب الاخوة النواب في أكثر من مرة ان يطبق عليهم قانون الوعظ والارشاد وقد طبقناه ولم يشمل قرار المنع الا (٢٥) شخصاً من خلال اعداد كبيرة تصل الى اكثر من الفين شخص ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦- كتاب معالي وزير المالية رقم (٣٢٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٩ ، جواباً على السؤال

رقم (٩١) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦١١

التاريخ : ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المالية

ابعث لمعالكم صورة عن السؤال رقم (٩١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٥ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

لص السؤال : هل هنالك ما يمنع ان يخضع موظفو الفئة الرابعة للتقاعد ، وان ينتفع هؤلاء بالضمان الصحي عندما تنهي خدماتهم ، وما هي اسباب عدم تحويلهم للتقاعد ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. فرح الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٢ / ١٩ / ٣٢٨ . . .

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣/٣٦١١/٢٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤ ومرفقه

السؤال رقم (٩١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨

المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي وأرجو بيان ما يلي :-

أ) فيما يتعلق بامكانية اخضاع موظفي الفئة الرابعة لقانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ، فانه يتعدى ذلك للأسباب التالية :-

١) ان خدمات الموظفين غير المصنفين الذين تم تعيينهم بالخدمة بعد لغاذا احكام قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ أصبحت

غير تابعة للتقاعد ، وإثر صدور قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ ، أصبحوا تابعين لاحكامه اعتباراً من ١٩٨١/١١/١ ويستحقون رواتب تقاعدية بموجبه ، وقد استقرت أمورهم على هذا الاساس وفي قانون المؤسسة الضمانية الكافية لحقوقهم التقاعدية والتأمينات والضمانات المختلفة .

٢) اذا ما تم اخضاع موظف الفئة الرابعة لقانون التقاعد المدني ، فانه سيفقد ثلث مدة خدماته التي تسبق تاريخ شموله بأحكامه هذا القانون ، إذ بانه بموجب بأحكامه سيتم احتساب ثلثي مدة الخدمة لأغراض التقاعد ، مما قد يحول دون حصول الكثير منهم على الراتب التقاعدي لبلوغهم الستين من العمر قبل إكمال المدة المقررة للحصول على هذا الراتب ، اضافة الى أن هذا الراتب - اذا حصل عليه - سيكون زهيداً جداً مقارنة بالراتب الذي سيقرر استناداً لاحكام قانون الضمان الاجتماعي .

٣) في ظل قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ ، فان باستطاعة موظف الفئة الرابعة الخاضع لاحكامه الحصول على راتب تقاعدي للشيخوخة سنداً لاحكام المادة (٤٢) منه ، كما ان باستطاعته أيضاً استكمال المدة المقررة للحصول على الراتب التقاعدي بضم سنوات خدمة سابقة لخدماته على أساس

هكذا من الأشهل

الشراء المعمول به بموجب المادة (٤٦) من هذا القانون .

وهذه مبررات غير متوفرة في قانون التقاعد المدني .

٤) ضمن قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي المحقوق التقاعدية لمن تنهى خدماتهم في حالات الوفاة والعجز الطبيعي وحالات إصابات العمل .

بما تقدم ، يتضح ان قانون الضمان الاجتماعي كفّل لموظفي الفئة الرابعة كافة حقوقهم ولا حاجة لإخطاعهم لقانون التقاعد المدني .

ب) أما فيما يتعلق بانتفاع موظفي الفئة الرابعة بالتأمين الصحي عندما تنهى خدماتهم ، فإن نظام التأمين الصحي المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ أجاز لمن انتهت خدماتهم بسبب السن القانونية أو بسبب المرض الاستمرار بالاشتراك في صندوق التأمين الصحي المدني اختياريًا سنداً لاحكام المادة (٦) منه .

ومع هذا ، يمكن لوزارة الصحة إعطاء معلومات أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

معالي رئيس المجلس : الدكتور لرح الرضحي

الدكتور لرح الرضحي : شكراً معالي الرئيس .

شكراً لمعالي وزير المالية على إجابته وأرجو ان يتسع صدره لبعض الملاحظات السريعة اول هذه الملاحظات في كتاب معاليه يقول ان القوانين المعمول بها حالياً تحول دون إلحاق الفئة الرابعة بقانون التقاعد المدني هذه القواعد برأينا ليست منزلة وليست هي قرآن كريم ، وإنما هي يمكن ان تعدل وتتحوّل لمصلحة المواطن ، فأذا كنا نؤمن ان هذه الفئة الرابعة لها الحق في ان تكون مساوية للآخرين في حقوقهم فيمكن ان تعدل مثل هذه القوانين .

الملاحظة الثانية يذكر معالي الوزير ان قانون الضمان الاجتماعي فيه ضمانات كافية لحقوق المواطن ، والذي يستقسي المبالغ بالتي يأخذها الانسان عندما يتقاعد يأخذها من مؤسسة الضمان الاجتماعي يجدها بحدود (٧٠-٥٠) دينار ، (٧٠-٥٠) دينار هل تكفي لاسره عاملة في ظل الاسعار المتتبهة الملاحظة الثالثة وهي ان هنالك قسم كبير من الذين يخضعون لقانون النظام الاجتماعي منهم قريبة من ال (٦٠) وإذا حولوا الى قانون التقاعد المدني بأخذون لك المدة ، لذلك لا يحصلون على تقاعد كإليه هذه مشكلة اعتقد انها قليلة العدد ويمكن حلها بوساطة بالتعاون مع الجهات المختصة اهم موضوع في هذه النقطة ان هذا الانسان الذي بلغ من العمر (٦٠) سنة وتقاعد وكان تقاعده من (٥٠-

(٧٠) دينار يحرم من التأمين الصحي عندما يأتي الى زمن الامراض يحرم من التأمين الصحي فنرجو معالجة هذه النقطة بالذات ولا يمكن ان تتم هذه الملاحظات الا اذا حولوا الى قانون التقاعد المدني وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- الردود على الاقتراحات برغبة :-

١- كتاب معالي وزير التموين رقم (٧٦٧) تاريخ ١٧/١/١٩٩٥ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (١٤٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٧ / ٢٧ / ١٦

التاريخ : ٢ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي وزير التموين

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة صباح يوم الاربعاء الموافق ١٢/٢١/١٩٩٤ الموافقة على إحالة الاقتراح برغبة رقم (١٤٨) تاريخ ١٩٩٤/٣/١ الى معاليكم ، وللمقدم خلال الدورة السابقة من سعادة النائب

الدكتور احمد الكوفحي ولم يناقش لضيق الوقت .

يرجى التكرم بالاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية .
واقبلوا فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

نسخة الى رئيس قسم لجان مجلس النواب

نسخة الى ملف اللجنة الادارية قرار رقم (٧)

نسخة الى سجل الاقتراحات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٧ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٧ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : يشكو الكثيرون من اصحاب الدخل المنفي والمحدود والذين يعتمدون بشكل كبير في غذائهم على مادي السكر والرز - من أن مخصصات الفرد لكل دورة بعيدة جداً عن مستوى حاجتهم العقلية ، لذلك أطالب برفعها الى الضعف على أقل تقدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. أحمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم ١٠ / ١٦ / ٧٦٧

التاريخ: ١٧ / ١ / ١٩٩٥ م

الموافق: / شعبان / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتابكم رقم ١٦/٢٧/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٥/١/٢ ومرفق الاقتراح المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي برفع مخصصات الفرد من سلع السكر والارز والخليل التي تباع عن طريق الكوبونات الى الضعف .

وأرجو أن أبن المرتكرات الاساسية التي اعتمدت عليها الوزارة في تحديد مخصصات هذه المواد .

١- عندما برزت الحاجة في اوائل عام ١٩٩٠ الى استخدام نظام البطاقة التموينية في توزيع المواد الاساسية على مستحقي الدعم بطريق الكوبون .

قامت الوزارة بايفاد اثنين من كبار موظفيها للاطلاع على تجربة توزيع مخصصات الافراد بواسطة البطاقات الى دولة الكويت الشقيقة .

حيث اطلعت على آلية العمل وحجم المخصصات لكل فرد وطريقة توزيعها .

٢- تم تشكيل لجنة وزارية تضم السادة وزير المالية / وزير التموين / وزير الاشغال العامة والاسكان / وزير النقل والاتصالات وعطوفة أمين عام وزارة التموين حيث قامت اللجنة بدراسة آلية عمل اصدار البطاقات والكوبونات وطريقة توزيعها وتحديد مخصصات الافراد وخلصت اللجنة الى الآتي :-

أ- تم دراسة مستوردات المملكة من مواد السكر والارز والخليل للاعوام من ٨٩- الثالث الثاني من عام ١٩٩٠ حيث أظهرت الدراسات لهذه المستوردات بعد قسمتها على عدد السكان أن معدل استهلاك الفرد من هذه المواد على النحو التالي :-

١- السكر ١٥ كغم للفرد شهرياً .

٢- الارز ١٥ كغم للفرد شهرياً .

٣- الخليل ١ كغم للفرد كل أربعة اشهر .

على أساس أن معدل عدد افراد الاسرة ستة اشخاص متفاوتي الاعمار والاستهلاك حيث بلغت مستوردات للمملكة خلال الاعوام للدولة اعلاه على النحو التالي بالطن :-

عام ٨٦	عام ٨٧	عام ٨٨	عام ٨٩
٥٨٨٥٧	٦٤٩٧٢	٧٤٠٨٩	٧٠٥٤٧
١١٥٨٤٤	١٢٤٠٧٠	١٣٩٥٤٦	١٥٠٥٩٦
١٤٨٤٩٩	٢٢٩٥٢٣	٢٩٧٨٣٦	٥٨٧٤٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ٣ / ١٧ / ٣٦٨٣

التاريخ: ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المياه والري

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة صباح يوم الاربعاء الموافق ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ الموافقة على احالة الاقتراح برغبة رقم (٤٠) تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ الى معاليكم ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

يرجى التكرم بالاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ٢٧ / جمادى الثانية / ١٤١٥ هـ

الموافق: ٣٠ / ١١ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بمعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر:

نص الاقتراح: يعاني عدد من سكان

ب- وبعد دراسة هذه الأرقام والزيادة السنوية الكبيرة التي طرأت عليها نتيجة التوسع في استهلاك المطاعم والفنادق والتبذير والاسراف واساءة الاستعمال للمواد الاساسية للمدعمة ولانتشار ظاهرة التهريب لهذه المواد على نطاق واسع قلرت اللجنة معدل استهلاك الفرد الأردني من هذه المواد على النحو المبينة اعلاه معتمدة على معدل الاستهلاك للسنوات السابقة .

٣- ان الوزارة وإدراكاً منها لحاجة الفرد في المناطق الريفية والشعبية نتيجة العادات المتبعة في هذه المناطق الى كميات اضافية من السكر فقد قامت باصدار التعليمات التي تجيز استبدال مادة الخليل بمادة السكر حيث أن احتياجات المناطق من الخليل تقل كلما اتجهنا الى المناطق الريفية حيث تنتشر تربية المواشي التي تنفي بحاجة المواطن من الخليل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير التموين

عادل القضاة

لسخة / لمساعد الامين العام للشؤون الفنية

لسخة / لمدير الدراسات

لسخة / لمدير البطاقات التموينية

٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٠)

تاريخ ١٥/١/١٩٩٥ ، جواباً على الاقتراح

برغبة رقم (٤٠) المقدم من سعادة النائب

الدكتور محمد عويضة .

الكمالية / صويلح من عدم ربط منازلهم بشبكة الصرف الصحي .

اقترح على معالي وزير المياه العمل على ربط هذه البيوت لا سيما والأرض هناك لا تعمل تسرب المياه لطبيعتها فهي يضاء رخوة تؤثر على أساسات المساكن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : ١٤ / ١٠ / ٨٣٠

التاريخ : ١٥ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراح رقم (٤٠) تاريخ ٥ / ١٢ / ٩٤

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٧ / ٣ / ٢٧ / ٣٦٨٣ تاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤ بخصوص الاقتراح رقم (٤٠) تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة والخاص بشمول منطقة الكمالية - صويلح بخدمات الصرف الصحي .

ارجو اعلام معاليكم بأن سلطة المياه قامت سابقاً بدراسة خدمة المنطقة بالصرف الصحي وقد تم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الاولى : وتم من خلالها خدمة المناطق التي يمكن خدمتها بواسطة الانسياب

الطبيعي على محطة تنقية البقعة وقد تم تنفيذها في عام ١٩٨٦ .

المرحلة الثانية : وتم من خلالها خدمة المناطق التي يمكن خدمتها بواسطة الانسياب الطبيعي على مشروع صرف صحي الفحيص وهي قيد التنفيذ .

اما الجزء المتبقي والذي يمكن خدمته بالانسياب الطبيعي عن طريق مشروع صرف صحي عين الباشا فان تلك المنطقة يتعلم خدمتها بالصرف الصحي في الوقت الحالي للأسباب التالية :-

١- وجود مراحل في سفح المنطقة المطلة على عين الباشا تحول دون ايجاد مسارات لخطوط الصرف الصحي .

٢- عدم وجود تنظيم نهائي للمنطقة بين الكمالية وعين الباشا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المياه والري

د. صالح ارشيدات

نسخة / عطفة امين عام سلطة المياه

نسخة / المساعد / لشؤون المشروعات

نسخة / التداول

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٥/١/١٩٩٥ ، جواباً على الاقتراحات برغبة ذوات الأرقام (١١، ١٨، ١٩) المقدمة من سعادة النائب السيد حمزة منصور .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٦ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٨ / اذار / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : أمل ان يصار إلى دراسة

وضع المواصلات في منطقة نادي السباق حيث

تشعر هذه المنطقة بالحاجة الماسة لوسائل النقل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٥ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٧ / آذار / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : أمل اعادة النظر في اتجاهات خطوط السرفيس في حي الهملان (جبل النصر) لتحقيق الخدمة الفعلية لسكان الحي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٦ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٨ / اذار / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : أمل ان تميد دائرة السير النظر في اتجاهات السير في حي الهملان / ماركا الجنوبية لان المواطنين يشكون من نتائج اجراءاتها الأخيرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : س / ٣ / ١ / ٣٢٤٦

التاريخ : ١٥ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتابكم رقم ٣٦١٥/٢٧/١٧/٣

تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤ بموضوع مذكرة سعادة

النائب حمزة منصور حول الأمور المتعلقة

بالسير على عدد من الخطوط في محافظة

العاصمة .

- أرجو العلم بأن عدد السيارات العاملة على

خط ماركا الجنوبية - نادي السباق (٣٥)

خمسة وثلاثون سيارة ركوب صغيرة بالإضافة

لثلاث سيارات ركوب متوسطة تعود لمؤسسة

النقل العام / الخطوط الاستثمارية .

- وفي منطقة ماركا الجنوبية / حي هملان

فيعمل على الخط (٢٥) خمسة وعشرون

سيارة ركوب صغيرة .

هذا وقد ادرجت خطوط تلك المناطق

في إدارة السير على جدول اعمال فرع

التخطيط المروزي للدراسة ووضع الحلول

المناسبة لها .

واقبلوا فائق الاحترام ،

سلامة حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ

١٩٩٥/٢/٦ ، والمتضمن تقرير ديوان

الحاسبة الحادي والأربعين لعام ١٩٩٢ ،

والثاني والأربعين لعام ١٩٩٣ .

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل

تم تسجيل بعض الزملاء من قبلهم لدى الامانة

العامه للحديث في مناقشة التقرير سأتلو اسماء

الزملاء الذين طلبوا فرصة الحديث من يرغب

بالاضافة لهذه الاسماء ارجو ان يرفع يده

لاستطيع اضافته للاسماء .

الاسماء المسجلة :-

الدكتور عبدالله النور

الاستاذ مفلح اللوزي

الدكتور احمد القضاء

الدكتور عبدالرزاق طييشات

الدكتور احمد الكولحي

الدكتور فرح الرضي

الدكتور بسام العموش

الاستاذ محمود الهويل

الاستاذ حماد ابو جاموس

تسع زملاء ، من يرغب ايضاً بالحديث

ارجو رفع الايدي ، بالاضافة لمن ذكرت السادة

صالح شغاطة ، محمود هويل ، توجان

التعاونية البند السادس حيث تقول اللجنة ،

تؤكد اللجنة على توصياتها في قرارها سنة

١٩٩٢ ورقم كلا سنة ١٩٩٤ وان تقوم

الحكومة بسرعة اتخاذ الاجراءات الكفيلة

بمعالجة اوضاع المنظمة التعاونية والبنك

التعاوني وذلك بفصل مهام العمل التعاوني

عن مهام البنك ، وكان اللجنة المالية ليست في

صوره ما حدث لأن المنظمة التعاونية قد

صفت وما ابراز قرار مجلس الوزراء المتالين

سنة ١٩٩٢ و ١٩٩٤ الا ابرازاً لأن الحكومة

حقيقة لم تستمع لرأي مجلس النواب ، فكيف

تؤكد على قرار قامت الحكومة بقرار بماكسه

واشكركم سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

معالي رئيس اللجنة المالية تستطيع ان تسجل

ملاحظات الزملاء ثم يمكن الرد عليها جملة

واحدة في نهاية حديث الزملاء الاعضاء حول

تقرير اللجنة سواء من قبلك او من قبل مقرر

اللجنة اذا رغبتم .

ارفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة

ثم نعود

- وهنا تم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة

للاستراحة -

استئناف الجلسة .

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نستأنف الجلسة .

المتحدث الزميل مفلح اللوزي .

فصيل ، طلال عبيدات ، حمزة منصور هل

هناك اخرون ؟ فواز الرعي ، الشيخ ابو زلط ،

اذا لدينا (١٦) متحدث من الزملاء الاستاذ

محمود الهويل الفيت دورك ؟ الدكتور

الرضي ايضاً يرغب بالحديث .

نستمع لاول المتحدثين ، نستمع للنقاش

ثم نرفع الجلسة للاستراحة .

الدكتور عبدالله النور : يا سيدي

الرئيس انا مداخلة قصيرة جداً ومتعلقة

بنقطة .

ورد في البند الرابع عشر من قرار اللجنة

المالية موضوع اخضاع البنك المركزي لرقابة

ديوان الحاسبة ولما كان هذا الموضوع تحت نظر

المجلس العالي لتفسير الدستور فأنتي أرجو من

اللجنة المالية ان لا تطرح هذا الموضوع

للتصويت لان القضية هي تحت التفسير .

الموضوع الثاني وطبعاً لدي اسباب

موضوعية لا اريد ان اتحدث بها الان حول

مدى وجاهة اخضاع البنك المركزي للرقابة

حتى لو كان الدستور والقانون يسمحان بذلك

فلي معارضة ولي حديث مطول في هذا

الموضوع ، لكن عندما كانت القضية تحت

التفسير فليس من الوجهه ان يصوت مجلس

النواب على قضية قد يكون التفسير فيها

سليماً ، ولقد صدر كتاب رئيس الوزراء في

١٩٩٤/٩/٢٢ لمعالجة هذه النقطة ، فحتى اذا

فتح الموضوع ساطلب الكلمة مرة اخرى وادلي

رأي في هذه القضية .

القضية الثانية هي موضوع المنظمة

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . اخواني النواب المحترمين

لقد اجادت اللجنة المالية بدارستها ووضع توصياتها بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للاعوام المذكورة مشكورة كل الشكر .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب المحترمين

توصي اللجنة المالية . بتفعيل دور الرقابة لتقوم بتنظيم الدام المتبقية على الفقراء من المرضى . وذلك لتعمل مديرية التأمين الصحي والذمم صيغة توفر لها تحصيل هذه المبالغ من المرضى الذين لم يكن بوسعهم دفع ما يترتب عليهم قبل خروجهم من المستشفيات ومن هنا ذم المرضى في المستشفيات وهذه المبالغ المتبقية ذم عليهم وهم فقراء لم يستطيعوا الدفع من تكاليف المعالجة . بما أن الحكومة ممثلة بوزارة الصحة ما وصلت لترتيب هذه الشريحة من المواطنين ، على ان يشملهم التأمين الصحي . ولو شملهم التأمين الصحي لما كانت وزارة الصحة اضطرت لثل هذه العملية بمطالبة المرضى الفقراء الذين انحصرت عليهم معالجتهم ذم . لذا اني اطالب بأصفايتهم من هذه الذمم لاني معاملة ارواح وجمالة الحسين يقول الانسان اغلى ما نملك وهو الفزوة للوطن .

وهذا مما يجعلنا لناشد الحكومة بشطب هذا المبلغ المتبقي ذم على الفقراء والكثير منهم

توفاهم الله . والمطالبة من وزير الصحة قائمة . بدل ما يقول لهم وزير الصحة البطانية لأهاليهم احسن الله عزائكم (والسلطان عفاكم) يقول ابن المبلغ المتبقي عليكم .

معالي الرئيس . النواب المحترمين

- بالنسبة لتفعيل دور الرقابة في ديوان المحاسبة نحن مع تفعيل وتوسيع دور الرقابة لتشمل الأنفاق الحكومي في كافة المؤسسات والوزارات ودعم هذا الجهاز حتى تتوفر الكفاءات اللازمة المتخصصة وذلك للمزيد من العطاء والحرص على الرقابة وإداء الواجب المطلوب . لمراقبة المال العام والمحافظة عليه حسب الأصول . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين .

معالي الرئيس . الزملاء النواب

اسمحوا لي أن أكرر شكري للجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاء والتي قامت باعداد تقريرها الذي هو بين أيديكم من أجل مناقشته وذلك بعد ان اطلعت على تقرير ديوان المحاسبة للسنتين ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ واجتمعت واستمعت إلى المسؤولين المعنيين ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بوافر الشكر إلى رئيس

ومعاقبة المسيئين والمستهترين والمتواطئين في التعامل مع المال العام كما أن وزارة المالية مسؤولة عن إيلاء المناطق الحرة العناية الكافية وبسط الرقابة على مستودعات المستثمرين للحد من عمليات التهريب أو تسريب مواد غير صالحة للاستهلاك البشري إلى الأسواق المحلية إذ أن بعض من دفنوا ضمايرهم يقومون بتجديد تاريخ صلاحية المادة الغذائية عند انتهائه غير مكترئين بما يترتب على ذلك من مخاطر صحية جسيمة . وأما ما يخص إحالة العطاءات وإتمام عمليات الشراء فلا بد لوزارة المالية من تفعيل دورها لكي لا تبقى تعاميتها للوزارات والدوائر الحكومية حبراً على ورق فتأخير إحالة العطاءات وإتمام عمليات الشراء ، والتهاون مع المتعهدين يحمل خزينة الدولة وجيوب المواطنين نفقات إضافية لا داعي لها وخصوصاً عندما تكون مصادر التمويل هي القروض أو يراد بالمشروع بناء مرفق حكومي بدل مرفق مستأجر أو شق طريق أو تسييد طريق أو تمديد شبكة هاتف أو إنشاء مؤسسة صحية أو أي مرفق عام آخر .

معالي الرئيس . الزملاء النواب

لا زالت جيوب الفساد تعشعش في زوايا بعض الوزارات والمؤسسات العامة كما بينها تقرير ديوان المحاسبة فإن لم يكن نساء فماذا يقال عن التهاون والتباطؤ في متابعة دعاوى الحكومة وماذا يقال عن عدم كفاية إجراءات تحصيل الذمم المستحقة للحكومة . وماذا يقال عن عدم استيفاء أجور فحص العينات في مختبر الرقابة الدوائية وقبول الأدوية

ديوان المحاسبة وكوادره التي لم تأل جهداً من أجل القيام بواجبها ابتداءً من تحديث هيكلها التنظيمي ورفع كفاءة منتسبيها من خلال الدورات والتدريب والتأهيل واللقاءات العلمية والاجتماعات الدورية الهادفة وانتهاء برقابة الأداء والرقابة الشاملة الأمر الذي انعكس وفورات بلغت قيمتها (٧٤٣٣٧٥١) ديناراً عام ١٩٩٣ و (٩٢٢٩٣٧٨) ديناراً عام ١٩٩٢ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو :

أما أن الأوان لإزالة بعض المعوقات التي تعرقل قيام هذا الجهاز بمهامه الجليلة التي تنعكس خيراً وبركة على الوطن والمواطن ؟

نعم لا بد من تحصين رئيس ديوان المحاسبة عند التعيين وعند انتهاء الخدمة ولا بد وأن تشمل رقابة ديوان المحاسبة وكافة المؤسسات العامة وأعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية الرقابة على المال العام وتحويل مرتكبي الاختلاس والتزوير والتلاعب بالأموال العامة إلى النائب العام ولا بد من إعطاء الديوان الاستقلال المالي والإداري ولا بد من الأخذ بجميع التوصيات التي وردت في تقرير الديوان .

معالي الرئيس . الزملاء النواب

لا زالت وزارة المالية غير أهية بتوصيات مجلس النواب والقاضية بضرورة الالتزام بتصفية الشركات المتعثرة والتي تسبب في هدر المال العام ولا بد من الوقوف على اسباب هذا الهدر من خلال لجان تحقق في ذلك

غير المعتمدة وغير المسجلة لدى وزارة الصحة وماذا يقال عن تخزين المواد غير الصالحة للإستهلاك البشري في المناطق الحرة والتي قد تسرب إلى الأسواق في أي لحظة وماذا يقال عن المنظمة التعاونية التي أصبحت إسماً على غير مسمى وماذا يقال عن الملكية الأردنية وديونها المتراكمة وتهاونها في تحصيل أموالها والبالغة (٦٤٤) مليون دينار أو شطبها لديون مستحقة لها وقيمتها (١٤٢) مليون دينار ثم ماذا يقال عن تدني نسب الإنجاز على المستوى الكلي للمشاريع الحكومية وكثرة الأوامر التغييرية أو الزيادة للمحظوظة في قضايا الاختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة أو التعيينات المخالفة أو إسناد الوظائف إلى غير مستحقينها .

معالي الرئيس . الزملاء النواب

لا بد من إزالة الغبار على طريق مسيرة الخير والنماء لبقى حذاء القائد متناغماً مع خطى الخريين المخلصين من أبناء شعبه ليظل الأردن أنشوده عطاء ومنازة هداية لأمنه . وقفنا الله وسدد خطانا في ظل حضرة صاحب الجلالة الحسين المفدى وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : عليكم السلام ، الدكتور احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكولحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، إن للبال العام حزمة مقدسة ، بل هو أكثر في قدسيته من الكلمة البيت الجرام ، أول بيت وضع لعبادة الله

تعالى في الأرض ، ولا يعرف هذه القدسية إلا إنسان هذبت نفسه ، وصقل ضميره ، ولن تجد أبغ من دوافع الايمان والتقوى في صنع هذا النمط الانساني ، حيث يستشعر مراقبة الله تعالى ويتصور محاسبته عن المال من أين اكتسبه وفيه انفعه ، فلا يأخذه إلا من حله ولا يضعه إلا في محله الواجب او المندوب أو المباح ، وعلى ذلك دلت وقائع التاريخ في كل فترة احتكم الناس فيها الى دين الله تعالى ، من هنا لا بد من اعداد الأنسان قبل البحث عن أي حل اخر من خلال اجراءات او تشريعات .

معالي الرئيس .. الزملاء المحترمين

لا بد من التوجه بالشكر الى اللجنة المالية المحترمة على هذا الجهد الطيب التي تمثلت محصلته في توصيات سديدة ، والتي يجب أن يقف مجلسكم الكريم معها بقوة ، وأن تشكل اللجنة المالية غرفة عمليات لمتابعة تنفيذ هذه الحكومة لهذه التوصيات وتضع مجلسكم الكريم أولاً بأول حتى يكون المجلس عينا ساهرة على المال العام ، حتى خلال عدم انعقاد المجلس .

معالي الرئيس الزملاء المحترمين

وأرى ضرورة اضافة الاقتراحات التالية :

١- السعي الدؤوب من المجلس الكريم رئيساً واعضاء من أجل إنجاز مشروعي قانوني الكسب غير المشروع والجريمة الاقتصادية الى حيز الوجود ، وبخاصة وقد مضى على اقرار مجلسكم الكريم لها قرابة اربعة اعوام وليف .

٢- بسط ولاية مجلس النواب على كل ابواب المال العام ، وتهية كل السبل لديوانه

فقد تضمن هذا التقرير كثيراً من الوقائع وكثيراً من التجاوزات والتطاول على المال العام ..

ولا أريد ان أدخل في التفاصيل فقد اكفنا اللجنة المالية عناء هذا العمل وهنا لا بد لي من تقديم كل الشكر والتقدير الى هذه اللجنة على جهودها وأوافق على جميع توصياتها ...

وعلى الرغم من كل ما يقال عن ديوان المحاسبة عن إيجابياته وسلبياته وعن اداء العاملين فيه فاعتقد أننا بأس الحاجة الى تطوير هذا الجهاز وإيجاد التشريعات الحديثة التي تكفل له حرية الحركة وأداء الواجب بأسلوب يحقق الفائدة المرجوة منه ، وأنا أعتقد أنه يجب ان يقتصر عمل الديوان على المراقبة لا المشاركة في الأعمال الحكومية فلا نريده ان يكون سيفاً مسلطاً على رؤوس الموظفين بل هو معيناً وموجهاً ومحلراً للموظفين وبعد ذلك ان تكفل له التشريعات الصلاحيات الكافية لإيقاف أي تجاوز على المال العام .

وهنا لا بد لي من الإشادة بجهاز ديوان المحاسبة في هذه الأيام وبكفاءة وإخلاص واستقامة القائمين عليه فلهم منا كل الشكر والتقدير والعرفان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : المتحدث الزميل الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

المتفيلين ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتمحصين كل العاملين فيهما في مهامهم الوظيفية حتى المات ، ومنع المبدعين مكافآت معنوية ومادية تتناسب مع حجم المال العام الذي استردوه ، والسعي لاستقلال هذين الديوانين اللذين يساعدان مجلس النواب على بسط ولايته بفعالية .

٣- وضع التشريعات الصارمة التي تمكن من متابعة المال المهرب للتعرف أولاً على طرق كسبه ، ثم لتحصيل حق الخزينة منه ثانياً على فرض سلامته .

٤- ابعاد كل من ثبت حتى مجرد تساهله في صيانة المال العام عن مواقع المسؤولية ، وفرض العقوبات الشديدة على كل من شارك او تستر أو تواطأ مع أي معتد على المال العام .

وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبدالرزاق طيبشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبشات :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس

زملائي النواب المحترمون ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

اعتدنا في مثل هذه الأيام من كل عام أن نناقش تقرير ديوان المحاسبة وهكذا هذا العام

هكذا من العمل

هي مجموعة ملاحظات قصيرة .
اولاً : اتوجه بالشكر لديوان المحاسبة ولرئيسه المحترم ولكل العاملين فيه واشكر اللجنة المالية في مجلس النواب .
لدي مجموعة من التساؤلات اولها
(١) شكر لديوان المحاسبة ولرئيسه المحترم ولكل العاملين معه
(٢) تساؤلات :
١/ ما جدوى مناقشة تقارير ديوان المحاسبة وما اثر ذلك على ارض الواقع وهل جاءت تقارير الى المجلس تفيد بأن اقتراحات السادة النواب تم الأخذ بها ، وما مصير المناقشات السابقة ؟
٢/ ماذا حصل بشأن علاقة ديوان المحاسبة بديوان الرقابة والتفتيش ؟
٣/ لماذا تناقش تقريرين معاً ؟
وكنت اتمنى ان يكون تقريراً حتى يأخذ حقه في النقاش .
٤/ ما الدور الذي قامت به مديرية الرقابة على قطاع الدفاع والأمن والداخلية والخارجية ؟
ليس هناك في التقرير ما يذكر تفاصيل دور هذه المديرية !
٥/ لماذا لا يتم اعلام المجلس بالقضايا التي تمال الى القضاء مما تذكره تقارير ديوان المحاسبة من مخالفات وإحساس ولزور وتهريب ؟
! واعتقد ان ابلاغ المجلس بهذه النتائج يعطي خبرة في المناقشات ويعطي المواطن

طمأنينة عالية ان من يتجاوز على المال العام يتم محاسبته .
٦/ لماذا التعميم في تقرير ديوان المحاسبة وما السبب في عدم ذكر الاشخاص ؟ في التقارير السابقة كانت تذكر الاسماء مباشرة وفي هذا التقرير بدأنا ترى من ص ، ع قام بكله وكلنا !
٧/ اتساءل عن النفقات المستمرة على الجيش الشعبي في ظل توقف عمله ، اني لا ادعو الى إيقاف الدعم له بل ادعو الى تفعيل دوره .
٨/ اتساءل عن النفقات المستمرة على الخط الحديدي الحجازي مع اننا لا نلمس دوراً لهذا الخط وتمنى على الحكومة ايجاد خط سكة حديدي من اجل الحجاج والمعتمرين وبالسعة الممكنة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية .
٩/ اتساءل عن المنظمة التعاونية وما مصير موظفيها ؟
١٠/ اطالب الحكومة بتقديم تقرير مفصل عن دار الشعب وقد تم النقاش في هذا الامر .
١١/ اتساءل عن سر دعم مؤسسة النقل العام التي نفترض انها مؤسسة رابحة .
بعض الملاحظات
الايجابيات التي تذكر في مقدمة تقرير ديوان المحاسبة تشعرنا بأننا في قمة التقدم الاقتصادي فاذا توغلنا في التقرير وجدنا الولايات الكبيرة .
تمالج الحكومة جيوب الفقر بالاساليب منها دعم الصناديق الاجتماعية والتي اذؤكد

على دعم هذه الصناديق فاني ادعو الى ايراد ديوان المحاسبة لتفاصيل عمل هذه الصندوق لتأكد من تحقيقها للهدف النبيل .
نلاحظ في التقريرين كثرة الدول التي نستدين منها بل ان بعضها من الدول الفقيرة ولهذا فاني ادعو الى تقليص عدد هذه الدول ما امكن .
المعوقات التي ذكرت في تقرير ٩٢ هي نفسها المذكورة في تقرير ٩٣ تقريباً وهذا يعنيان الامور لا تتابع ولا تعالج وانما هي حبر على ورق .
بذكر تقرير ٩٢ ان الايرادات الضريبية قد ارتفعت وقد أحسن الديوان بيان معنى ذلك من زيادة العبء المالي على المواطن الاردني .
ان ما يذكر من تخفيف الدين لا يعني شيئاً اذا تم عن طريق شرائه ولا نجد انفسنا بخير الا اذا تم تخفيف الدين بالحد من الاقتراض وزيادة الانتاج .
الخفض عدد الاستيضاحات عام ٩٢ بالمقارنة مع ٩١ وعلل ذلك بتعاون الجهات الخاضعة للديوان واذا انتقلنا الى عدد المخالفات عام ٩١ لجلدها (١٤٥٠) حيث كان عدد الاستيضاحات ١١١٤ بينما عدد مخالفات عام ٩٢ (١٨٠٤) اي ان هناك زيادة لان الاستيضاحات اصبحت (٦١٠) ولهذا ادعو الديوان الى زيادة الاستيضاحات والتأكدات .
هناك امور في غاية الخطورة يتكرر في تقرير ديوان المحاسبة ذكر ديوان المحاسبة للقدان جلود وصولات القبض

مما يعني فقد المبالغ الطائلة وبعض وصولات القبض خرجت لخارج الاردن ومعلوم ان الخروج لخارج الاردن يعني هناك مبالغ اكبر .
يتكرر في تقارير ديوان المحاسبة مخالفة اغلب الوزارات للوصول المحاسبية حيث الغاء الوصولات المالية وكثرة الشطب والغاء الصفحات وعدم استعمال الكربون في الوصولات مما يعني عدم المطابقة .
يتكرر في تقارير ديوان المحاسبة ظاهرة عدم رد الوزارات على الاستيضاحات رغم التأكيدات المتكررة .
يتكرر في تقارير الديوان وجود سلف ممنوحة للأفراد ولأصحاب العالي وهي في حكم المدنومة وكانت التقارير السابقة تذكر الاسماء مباشرة أما الان كما ذكرت هناك عموميات .
كثرة مخالفات وزارة المالية مع انها هي الجهة المعنية بالمحافظة على المال العام .
خطورة استمرار الإبطاء في توريد تحصيلات المحاسبين وامناء الصناديق الى البنوك في مواعيدها المحددة ، ولدينا بعض الحوادث ان بعض الذين يقبضون هذه الاموال قد اخذوها وسافروا بها .
خطورة استمرار التهديد لرئيس ديوان المحاسبة حيث نصت تقارير ديوان المحاسبة ان الحكومة تستطيع اتخاذ اي اجراء بحق رئيس ديوان المحاسبة اذا كان مجلس النواب غير مجتمع .

ولهذا أنا ادعو الى الحصانة طيلة استمراره في هذا الموقع .

ما ورد في تقارير الديوان بخصوص كميات الويسكي اعتقد انه امر يندى له الجبين ان يبرى ديوان المحاسبة للتدقيق في مسألة حرمها الله وتخالف الدستور الذي ينص على ان دين الدولة الاسلام ونص بيان الحكومة الحالية ان المصدر الرئيسي للتشريع هو الاسلام وكذا نص الميثاق ولهذا فاني ادعو اللجنة القانونية سرعة الافراج عن قانون تحريم الخمر .

في معرض حديث ديوان المحاسبة عن المخالفات في الجمارك ذكر التقرير توسط وزارة الخارجية وكنت اتحى ان يكون وزير الخارجية موجود من عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٩١ لصالح اعفاءات جمركية غير قانونية . فاذا كانت السلطة التنفيذية تتوسط لخالفه القانون فان ذلك امر في غاية الخطورة .

مع ان الحكومة انفتحت حسب ما يذكره تقرير الديوان ما يقرب من مليون دينار على مؤتمر السلام حتى تاريخ التقرير الا ان الديوان يوصي بمطالبة الافراد واصحاب المعالي الذين اشتركوا في محادثات السلام بتسديد الارصدة المطلوبة منهم فلا ادري ما هي ضرورة تلك السلف ؟

يتكرر ذكر امانة عمان الكبرى في تقارير ديوان المحاسبة والتي اؤكد على ضرورة فتح الحكومة لاحتياها لأن ايرادات الامانة ايرادات وبالتالي فاني بحاجة الى التأكد من الفاق هذه الإيرادات فيما يعود على عمان الكبرى بالخير .

تذكر تقارير ديوان المحاسبة ان السلطة التنفيذية قد خالفت عشرات القوانين عبر آلاف المخالفات فلا ادري اين احترام السلطة التنفيذية للقوانين ؟

لا يخلوا تقرير من تقارير الديوان من ذكر الاختلاس والتزوير وللأسف انه موجود في كل الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة وحتى وزارة الأوقاف وحتى دائرة قاضي القضاء .

في الختام ادعوا الحكومة ومجلسنا النيابي الى اصدار التشريعات التي طالب بها ديوان المحاسبة وخصص بالذكر تحديد مفهوم المخالفة المالية وكيفية محاسبة مرتكبها في قانون الديوان وكذلك ايجاد نص على رقابة الاداء والاستعانة بلدي الخبرات ووضع تشريع لمساءلة المقاولين جزائياً . وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس / إخواني النواب المحترمين

بداية نرجو تقديم الشكر والتقدير لديوان المحاسبة على تقاريره الشاملة التي تعطي صورة واضحة عن المستوى المتري الذي وصلت بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية في التمادي باستغلال المال العام . وإنما إذ نطالب الديوان ولشد على يديه لزيادة المراقبة المشددة ، وكما نطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات

بين أعضائها مندوبين عن ديوان المحاسبة + الرقابة والتفتيش والمالية والصناعة والعدل

٦. في عابراً ضرورة تحديد آلية المتابعة لتفضيا الاختلاس والتزوير في الأموال العامة ، إذ أن مثل هذه الآلية لم توضح

٧. الفقرة ٢ من الصفحة (١٤) خامس عشر ديوان المحاسبة - ضرورة إضافة ديوان الرقابة والتفتيش للجنة العليا المطلوب تشكيلها من الأجهزة التنفيذية للملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة وتوصيات اللجنة المالية .

وفي الختام نرجو أن لشكر اللجنة المالية على تقريرها الشامل وجهدها الموصول لتقديمه لهذا المجلس الكريم في وقت قياسي وبكفاءة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٥ / ٢ / ١٩٩٥

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس الاخوة الزملاء المحترمين

من القراءة الاولى للتقارير التي بين ايدينا المقدمة من ديوان المحاسبة يجد القاريء لزاماً عليه ان يعود الى مشاريع الموازنة العامة التي تقدمها الحكومة في كل عام الى المجلس النيابي فنحنما ناقشنا هذا العام مشروع قانون الموازنة ركزنا على معظم النقاط الواردة في تقارير ديوان المحاسبة ، وان كنا قد ركزنا عليها

الصارمة لمراقبة المسؤولين عن هذا الاستهتار لنطالب بدعم الديوان بكل ما يسهل مهمتهم ، وفيما يلي ملاحظات محددة على التقرير مع تأييدي لتقرير اللجنة المالية :-

١. الصفحة / ٣ في أولاً وزارة المالية :-

ضرورة أن يضاف ديوان الرقابة والتفتيش للجنة المطلوب تشكيلها للنظر في أسباب التزيف في المال العام .

٢. الصفحة / ٤ فقرة ٥ توضح الصرف بمجز من حساب أمانات الخزينة وقد بلغ الصرف حتى نهاية عام ١٩٩٢ مبلغ ٨٢ر٣ مليون دينار وهذا مخالف للأنظمة النافذة ، والسؤال هو لماذا الصرف وما هي دواعيه ؟؟ وما هي الإجراءات العملية التي ستعالج هذا المعجز ؟؟

٣. الفقرة ٣ ص ٧ (وزارة الصحة)

ضرورة إضافة مندوب عن الخدمات الطبية الملكية للجنة المطلوب تشكيلها للدراسة الاحتياجات السنوية الفعلية لوزارة الصحة من الأدوية واللوازم الطبية .

٤. الفقرة ٣ من الصفحة ٨ وزارة التموين :

ضرورة تضمين العقود لشراء المواد التي تبرمها وزارة التموين بنأ ينص صراحة على ان المواد المشتراه مستعمله في بلد المنشأ بالإضافة للشروط الأخرى .

٥. الفقرة ٢ ص ١٠ في الملكية ضرورة تحديد أعضاء اللجنة المطلوب تشكيلها وأن يكون من

بالعمومات وجاءت تقارير ديوان المحاسبة لتلقي المزيد من الضوء على الكثير من السليبيات السليبيات الخطيرة في أداء بعض الأجهزة والمؤسسات العامة التي تتبع السلطة التنفيذية والتي خلاصتها عناوين عريضة عامة منها وجود فساد مالي في الكثير من الأجهزة التنفيذية وفي أقل الأحوال تسبب مالي خطير يخفي محاباة بل يخفي خراب ذمم والخرافات لدى المسؤولين ، والقائمين على هذه الأجهزة وللأسف ان هذا الفساد يشمل مجموعة ملايين الدنانير ، فساد اداري هو واجهة الفساد المالي منظم ومدرّوس وليس حالات فردية تراخي في الادارة ومحابة لزيد او عمرو او محابة للمحاسب حصيلتها ايضاً ارهاق للخزينة او اضعاف للمال العام ، او تكون حصيلتها التعدي على الحقوق الثابتة للمواطنين اصحاب الحقوق تؤخذ منهم عنوة واقتداراً وجبراً وتعطى لمن لا يستحقها سنداً للقوانين السائدة ، بمعنى ان هذا الامر يشكل مخالقات صريحة للقوانين واعتداء عمدياً عليها ، لقد دق تقرير ديوان المحاسبة ناقوس خطر مهم جاء متناغماً ومنسجماً مع التوجيهات الملكية السامية وكتاب التكليف السامي بضرورة معاقبة ومجازاة كل من يعتدي على المال العام وعلى القوانين ويخرج عنها او يلتفت عليها ومطلوب ان يتم ردع هؤلاء حرصاً على وحدة سنيح الوطن ودون رغبة مني في الدخول في التفاصيل الدقيقة نظراً لضيق وقت مجلسكم الموقر ، ونظراً لأن موضوع الفساد الاداري والمالي أصبح مؤكداً وعلى جميع الاصعدة

فإنني باختصار اسجل ما يلي :-

اولاً :- ان مؤسسة الملكية الاردنية أصبحت سبباً خطيراً من اسباب هدر المال العام فكيف يسمح للمسؤولون فيها لانفسهم بشطب ملايين الدنانير من ديون اعتباروها معدومة وبن ديوان المحاسبة ، ان هذه الديون ليست معدومة وان الاسباب التي استندت مصدر القرار على انها معدومة هي اسباب غير صحيحة مما يتضمن ان هنالك جهة او افراد يصرون على السرقة عنوة ويصرون على هدم هذا الصرح الوطني ، الا يستحق هؤلاء موقفاً قانونياً رادعاً لهم ولا مثاليهم ؟

ثانياً :- ان المخالفات التي يبينها تقرير ديوان المحاسبة في التعيينات المخالفة للقانون وللعدالة ويتجاوز كامل لديوان الخدمة المدنية وعدم تصويب هذه المخالفات حتى بعد لفت نظر هذه الجهات بدّل بشكل قاطع على اقتصار هذه الجهات على المخالفات القانونية مما يحتم ايضاً التفكير الجاد بعملية ردع هؤلاء .

ثالثاً : ان خطورتنا بالتقرير بالمخالفات وزارة المالية لنفسها فهي من المفروض ان تكون حريصة أكثر من غيرها على المال العام ، وقد ارفعنا وزارة المالية في موازلاتهم والدفاع عنها ، بينما يتضح لنا الان ان الكلام الجميل الذي سمعناه كان معظمه تغطية لفساد مالي واداري خطير في هذه الوزارة والتي يفترض ان تكون بمنأى ويعزل من كل فساد ، فما المعنى من نهج السلف الشركات الخاسرة والتي تخسر باستمرار والخسارة والمستمرة هذه هي سرقة موصوفة تغطي باوراق ودفاتر شكلية ومع ذلك

تستمر وزارة المالية بدعم هذه الشركات بالقروض المتواصلة لتصل الى عشرات الملايين من المال العام الضائع والمنهوب .

رابعاً : اما المناطق الحرة والتي أصبحت اوكاراً للتهريب والتهرب من دفع استحقاقات الضريبة وأصبحت مصدراً لثراء اصحاب الضمائر الميتة وشركاتهم فحدث ولا حرج .

خامساً :- اما الاهمال في تحصيل اموال الدولة من خلال دعاوي الحكومة وهي ايضاً بالملايين ولا يتم تحصيلها .

معالي الرئيس ... ايها الاخوة الزملاء المحترمين

ان هذه التقارير تثير في كل الغيورين الحريصين على هذا البلد وعلى حقوق المواطنين انفعالات خطيرة جداً واقول الحقيقة التي فوجئت بحجم هذا الخراب والدمار في بنية اجهزة الدولة وفي ضمائر بعض القائمين على هذه الاجهزة . واصدقكم القول انني بدأت اشقى واخاف على البلد ككل ان ما ذكره ديوان المحاسبة بالتأكيد هو غيض من فيض وهو جزء يسير من الخراب والفساد المستشري والذي أصبح حديث الكافة داخل الاردن وخارجها ، ان هذا الوضع المأساوي بحاجة الى وقفة وطنية صادقة اخلاقية ، مطلوب وقفة رادعة وقفة قمع لقوى الفساد والظلال التي تعمل على هدم الوطن ومن هذا المنبر وحرصاً على سلامة الوطن اطالب بتحويل كل المسؤولين عن الفساد المالي والاداري في بعض الوزارات ولجان الرقابة الدوائية ومشتريات وزارة الصحة وغيرها ممن شملهم تقرير ديوان المحاسبة الى النهاية العامة للتحقيق معهم ومحاكمتهم علناً بل اطالب قبل هذا

بالعمل على استصدار قانون ولنسميه قانون الامن الاقتصادي والاجتماعي يعاقب كل من يعتدي على المال العام او يخالف القانون في المجال الاداري ويلحق الضرر بالمواطنين ويهدر حقوقهم او يحقق منفعة لمن لا يستحقها ليعاقبهم عقاباً شديداً ويجعلهم عبرة لمن يعتبر ، لأن على هؤلاء الفاسدين والمفسدين ان يدركوا ان يد الشعب اذا تحركت ستكون قوية وضربتها شديدة وقد تكون قاتلة . وأن مصداقية هذه الحكومة التي منحتها الثقة تتعرض الآن لأول محكم جلدي ، ان الشعب يريد ان يرى هذه الحكومة وقد أوفت بتمهدها بضرب هؤلاء اللصوص السارقين الذين يدمرون الوطن ، اننا منتظرون ونأمل ان لا يطول هذا الانتظار لأن على الحكومة ان تتحرك ، فهل تتحرك ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : بداية اوافق الزملاء بما ورد بكلماتهم خاصة في كلمتي الزميلين بسام العموش وصالح شعواطة ، واؤكد على موضوع ضرورة تفويض القوانين واستحداث قوانين جديدة منها ما كان في المجلس يجب ان نعرضه الآن لننظر فيه من مثل قوانين الكسب غير مشروع لانه واضح ان القوانين القائمة لا تلي بالمحاسبة المنشودة ، واريد ان اعرض نقاط اخرى عابرة لم يشر اليها في الصفحة (١٢) دعي بالبند الثالث عشر الى تطوير هذا العمل الرقابي من قبل الديوان ليشمل كافة الجهات الخاضعة للرقابة ، بما معنى

ان هناك جهات خاضعة للرقابة لم يشملها فريد قائمة بهذه الجهات من الحكومة وتفسير لماذا هذه الجهات الخاضعة للرقابة لم يشملها هذا التقرير وفي الصفحة (١٣) فيما يتعلق بديوان المحاسبة في اقتراحات وهي مشروعة جداً وكان في صلب تطوير هذا العمل الرقابي التي (أ) منها هي النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة في جميع الاوقات والنص (ب) النص على الاستقلال المالي والاداري للديوان ، لكن بما انه العملية الرقابية الديوان هو جزء منها ، فانا ارى انه هنا يأتي موقع التذكير تماماً لزملائي في مجلس النواب بموضوع انه اهم سلطة رقابية مالية وإدارية على الحكومة هي مجلس النواب فمن يقترح هذه الاقتراحات ومن يؤيدها بالمجلس عليه ان يقترح ان تمتد حصانة النواب طوال الفترة وبجميع الاوقات لانه لا يجوز لديوان المحاسبة له حصانة دائمة والنائب ليس له ، ثم تطوير موضوع الاستقلال المالي والاداري لمجلس النواب ولا اريد ان ابدو وكأن الموضوع يسكنني لانني بدأت منذ بداية هذا المجلس لكنني اعتقد انه نص ديمقراطي وايضاً هذا الجهاز الرقابي مجلس النواب لن يكون فعال الا اذا استقل فعلاً مالياً وإدارياً الاستقلال الجزئي الذي اتي ليس كافياً ، وهناك استنتاجات احاول ان اقرأ ما بين الارقام لكي ارى وكنت اتوقع ان تعيننا التقرير على الرؤيا من خلال الارقام وليس فقط تلخيص الوقائع ، كما ان سأنظر الى القضايا التي فصل بها

فصل بها ولم تنفذ من ٢٢/١/١٩٩٥ الى ٦/٣/٩٤ يعني في (٢٢) سنة ونصف هذه القضايا التي لم تنفذ عددها (٩٢٤) قضية ووردنا بالتقرير ان للمال العام الذي لم يحصل مجموعه هو (٤٢٥) مليون . هذه القضايا ال تسعماية وكسور قيمتها تقارب (٤٠) مليون اذاً هذه القضايا هي غالبية القضايا التي لم تحصل لان الاحكام لم تنفذ .

نأتي للقضايا التي فصل بها ونفذت جزئياً ، نجد أن عددها لذات الفترة (٢٩٩) قضية يعني حوالي (٣٠٠) قضية قيمتها أقل من مليونين ، فإذا هذه القضايا التي بليونين هي التي توبعت ونفذت ، اما القضايا الكبرى لم تنفذ والدليل على انها قضايا كبرى تلك التي لا تنفذ فيها الاحكام لو اخذنا النسبة القيمة وقسمناها نجد أن قيمة كل قضية من القضايا التي نفذت هي ١/٤ من قيمة القضايا التي صدرت بها الاحكام ولم تنفذ بعملية قسمة بسيطة تظهر ، فأذن القضايا التي بحجم واحد تنفذ والتي بحجم هي التي تركز وهذه تضع علامة استفهام كبيرة على متابعة الخطة التنفيذية لهذه التقارير ومتابعتها لتنفيذ حقوقها المستحقة على المواطنين ، فهل الحينان هم الذين لا يتابعوا لأن القضايا الكبرى لا تتابع فقط الصغيرة هذه يجب ان تكون مؤشر في دراستنا للتقارير القادمة ومن هنا فأعود فأطلب ان تذكر القضايا كما قال زميلي بسام العموش تذكر بالاسماء وليس بالاشارات هذه تذكر بالاسماء وليس

عن ديوان المحاسبة ليصاب بالدهول أمام الكوارث للمصاب فيها هذا الوطن .

أمام اللامبالاة ، وعدم الأكتراث بقدرات هذا الشعب والوطن .

• ولعل ما جاء في تقرير اللجنة المالية :-

((وما خلصت اللجنة اليه في الطلب بأن تبادر كافة الأجهزة المعنية بالدولة الى وضع برامج تصحيحية لها بما يضمن معالجة المآخذ المادية والملاحظات عن الإجراءات غير السليمة في التصرف في المال العام ، وأكدت اللجنة الى وجود ضعف عام في الإدارة لغالبية الأجهزة وتسبب في الإدارة المالية وأهمال من قبل العاملين في اداء واجباتهم ، بالإضافة الى ضعف الكفاءات والقدرات لديهم)) هذا مما جاء في تقرير اللجنة المالية الصفحة الثالثة .

• وقد شارك في أعداد هذا التقرير خمسة من الزملاء النواب والذين يتقلدون الآن خمسة مواقع وزارية ، وحتى هذه اللحظة التي أمثل فيها أمامكم لم أسمع أن أحداً من الوزراء (الزملاء الأفاضل) بادر لمعالجة السليبيات في الوزارة التي يتقلد مهامها ، وعلى الأقل طرح اسلوباً للمعالجة ليكون قدوة لزملاء الآخرين في التصحيح والمعالجة السليمة ، وقد سبق لبعضهم أن تقلد المسؤولية في حكومات سابقة ، وفي دورات سابقة لهذا المجلس الكريم .

• ولم نسمع أن أحداً بادر من خلال المسؤوليات التي تقلدها ، وبادر الى وضع

بالاشارات هذه ونريد من الحكومة ان تلخص لنا ايضاً الادارين والمسؤولين في تلك المراحل وقد نفاجأ احياناً تكرر بعض الاسماء ، فهنا يجب ان نقف امام مسؤولينا المحاسبية الادارية ، اذا كان هنالك مسؤولين يتسببون في خسارات في اماكن اولاً يلاحقون حقوق المال العام والدولة في تلك الاماكن لماذا نجدهم يتكررون وانا واصبل الى سمعي وسأندقق من هذه بعض القضايا كان فيها الاشخاص كحجارة الشطرنج مره في هذا الموقع ومره في ذلك والقضايا المتكررة مرتبطة مع تلك المواقع مع بعض ، فاذا كان هذا ما يجري علينا ان نعيد كفاءة ان لم نقل نراة المسؤول العام الذي يتولى هذه المواقع ، فأما نخسر او بهمل ملاحة للمال العام بها ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، للمتحدث الزميل فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٥ / ٢ / ١٩٩٥

معالي الرئيس المحترم ...

السادة الزملاء المحترمين

إن من يطلع على قرار رقم (٧) الصادر عن اللجنة المالية لمجلس النواب الكريم ، وقيله يُقلِبُ صفحات التقرير السنوي الثاني والأربعون للسنة المالية / ١٩٩٣ / الصادر

الحلول الناجحة والمعالجات التي تنصب أخيراً في مصلحة الوطن والمواطن ، وإذا ما كانت اللجنة الكريمة قد طرحت أهم الملاحظات المالية وتوصياتها -

وخاصة في الفقرة أولاً :- المتعلقة لوزارة المالية - والتي قامت بصرف السلف المالية لشركات كان من المفروض تصفيتها ، وفتح ملفات التحقيق في كيفية الوصول الى الحالة التي وصلت اليها هذه الشركات ، وخاصة فيما إذا أطلعنا على التقارير المفصلة لضياع هذه الأموال العامة ، وخاصة إذا علمنا أن عام (١٩٩٤) شهد سلفة مقدارها (ستة ملايين ونصف ملايين تقريباً) الى شركتي الأخشاب والزجاج ، ومن المفترض أن يكون التقرير عن هاتين الشركتين بالذات مفصلاً وبين يدي السادة الزملاء أعضاء مجلس النواب للأطلاع الكامل على مدى الأستثمار بمقدرات هذا الشعب ولقمة عيشه .

• وأستغرب كل الغرابة أن هاتين الشركتين ، وما آلت اليه حالهما حتى الآن لم يشكل لهما لجان تحقيق للنظر في أسباب افشال هاتين الشركتين أولاً ؟

وإذا كان الفشل حليفهما ، لا بد للبحث ثانياً عن اسباب اهتار المال العام في هاتين الشركتين .

• وعليه فأني أقترح على مجلسكم الكريم أن يتم فتح التحقيق فوراً بحال هاتين الشركتين من

لجنة مكونة من :-

١- ممثل عن وزارة المالية

٢) مندوباً عن وزارة الصناعة والتجارة / مراقب شركات .

٣) مندوباً عن ديوان المحاسبة .

٤) مندوباً عن وزارة التنمية الإدارية .

٥) ثم عطفه النائب العام المحترم .

• علماً بأن هناك لجنة قد شكلت لدراسة أوضاع مصنع الزجاج المتردية بناء على كتاب معالي وزير المالية رقم ١٨/٣٣/١٧٨٨٦ تاريخ ١١/٦/١٩٩٣ - واعدت تقاريرها وملاحظاتها على النواحي المالية والإدارية والفنية ، وأرى أنه من الأجدر عرض هذا التقرير على مجلسكم الكريم من قبل وزارة المالية .

• وإن المصيبة المالية الدائمة هي الخطوط الملكية ما ورد بكتاب ديوان المحاسبة رقم ١٣/٢٢/٢٠٠٨ تاريخ ٢٤/٢/١٩٩٤ للوجه الى عطفه مدير عام الملكية الأردنية والمتضمن شطب مبالغ مقدارها اربعة عشر مليوناً وربع تقريباً ، بدون وجه حق ، وأين كانت ادارة الملكية الأردنية ، حتى تلحق بالخرينة هذه الخسائر المالية الكبيرة على حساب قوت المواطن .

معالي السيد الرئيس المكرم : ...

السادة الزملاء النواب الأكارم ...

• وأني من تحت هذه القبة وأمام مجلسكم الكريم أسأل ديوان المحاسبة عن الأسباب التي دعت الى عدم ادراج مخالفات كبيرة في

والإداري ليكون أداة فعالة لمراقبة المخالفات والتجاوزات والهدر والتسيب في المال العام .

ولا بد أيضاً من التأكيد على ضرورة ان يكون على رأس اولويات أعمال ديوان المحاسبة تقييم اداء الاجهزة والمؤسسات كافة وبدون استثناء وتقييم السياسات والاجراءات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي توصي بها اللجنة المالية ويتخذ المجلس الكريم القرارات بشأنها .

معالي الرئيس

لقد لفتت اللجنة المالية نظر المجلس الكريم الى التزايد الملحوظ في قضايا الاختلاس والتزوير والفساد في اجهزة الدولة ، الأمر الذي يستدعي ان يطلب هذا المجلس من الحكومة ضرورة اتخاذ التدابير الاحترازية وتشديد الرقابة ووضع العقوبات الرادعة للكف عن التلاعب والضياع في المال العام .

أما ما ورد بشأن الملكية الأردنية فهو أمر مذهل حقاً ، اذ بلغت الخسائر فيها حتى نهاية عام ١٩٩٣ حوالي ١٤٤ مليون ديناراً ، ولا تدري كم ستكون الخسائر عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وفي المستقبل . مما يؤكد على عدم جواز السكوت عن هذه المؤسسة لفترة أطول هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فأن هناك ٦٤ مليون ديناراً ديوناً متراكمة لا تدري اذا كان لدى إدارة الملكية الأردنية خططاً لاعدائها وشطبها واعتبارها ديوناً هالكة ، مثلما أعدمت من قبل ١٤٠٢ مليون ديناراً بحجة افلاس المدينين ، وهذا نوع من الفساد بتجلياته

تقريره الذي لناقشه اليوم ومنها على سبيل المثال تقرير مقدم من بعض المراقبات لعام (١٩٩٣) والمتضمن مبالغ طائلة تجاوزت ثلاثين مليوناً من الدنانير لعطاءات محالة خلافاً لأحكام قانون الموازنة العامة وبلاغات دولة رئيس الوزراء والذي أدى الى عجز كبير في الموازنة .

• وأني أطلب ديوان المحاسبة اطلاعكم على هذا التقرير للأهمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : هذه الكلمة باسمي والنائب خليل حدادين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الزملاء الكرام

أود في البداية أن أعرب عن الشكر والتقدير الى الزملاء أعضاء اللجنة المالية الكريمة على جهودهم . وأؤكد على اهمية التوصيات المقدمة من قبل اللجنة بهذا التقرير ، كما أؤكد بشكل خاص على ضرورة تقديم مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، وذلك لمواجهة التطورات والمستجدات التي طرأت على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وضرورة البص على خصاصة رئيس ديوان المحاسبة وإعطاء الديوان الاستقلال المالي

وأشكاله المختلفة ، وهو لا يعدو أن يكون أعطيات وهبات يذبحها هذا الشعب الفقير من قوته وعرقه للمستفيدين الفاسدين في انحاء الدنيا .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

اما قضية المنظمة التعاونية الاردنية المؤسسة الوطنية التي ينتظم في صفوف وحداتها ومشاريعها صغار المنتجين والكسبة وصغار المزارعين ، فلا ندرى من يطلب اعدامها وانها وجودها ولماذا يتم ذلك ؟ الامر الذي يترتب عليه الغاء الخدمات والنشاطات المقدمة لقطاع عريض هو القطاع التعاوني ممن يعملون في الزراعة والمهن والاسكان والتموين والنقل وغيرها . وقد مضى على تهاوي والحدار هذه المؤسسة الوطنية حوالي عشرة سنوات امام سمع وبصر المسؤولين الذين لم يحرك أحد منهم ساكناً وكان الامر لا يعني احداً . الى أن وصلنا الى الهيار المؤسسة بالكامل . واصبح من الصعب انقاذها .

إنه بالإضافة للخدمات التي كانت هذه المؤسسة الوطنية تقدمها وسوف يحرم منها قطاع عريض من مجتمعنا ، فإن هنالك جانباً انسانياً هاماً وخطيراً بنفس الوقت . وهو مصير حوالي ١٦٠٠ موظف ومستخدم في المنظمة التعاونية وفي الوحدات والمشاريع التعاونية المختلفة ، وجميعهم في ظروف صعبة تقدرها جميعاً بما يزيد أعباء البطالة والفقر في المجتمع . والنبي . لأتساءل ايها الزملاء . من هو المسؤول عن خراب المنظمة التعاونية ؟ ولماذا لم

تتخذ الحكومات المتعاقبة أي اجراء لوقف انهيارها قبل فوات الآوان ؟ ولماذا لم يعاقب أي مسؤول عن فساد وسوء ادارته الذي أودى برأس هذه المؤسسة وأركانها ؟

معالي الرئيس

اما الديون المتعلقة بوزارتي الصحة والتموين ، فأنتيؤكد على توصية اللجنة المالية بضرورة متابعة تحصيلها في مواعيدها ، وعدم التهاون مع المدينين بها مع النظر بعين العطف على المرضى الفقراء فيما يخص ديون وزارة الصحة . وعدم التعاون مع أية فئة أو جهة بتسديد الاموال العامة حتى لا يصل الامر في النهاية لاعتبارها ديوناً معدومة كغيرها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
آخر المتحدثين الشيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .
شكراً للجنة المالية الموقرة ، في الصلحة الثالثة من تقريرها وزارة للمالية السلف المدنية المصروفة للشركات تقول على الرغم مما ورد في قراري اللجنة المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٢ ورقم (٣) لسنة ١٩٩٤ التي وافق عليها مجلسكم الكريم بالتوصية بضرورة الالتزام

السلبية في ذلك لتشكل خطراً فادحاً على المال العام . وتوصي ايضاً اللجنة بعدم لجوء وزارة المالية الى الصرف بمعجز من حساب امانات الخزينة حيث بلغت المبالغ التي صرفت بمعجز من حساب امانات الخزينة حتى عام ١٩٩٢ ما مجموعه (٨٢) مليون وكسر ، وهنا لست ادري كيف تمضي سنتان على تلك المخالفة للانظمة النافذة اليس ذلك تنوعاً في تسبب المال العام مع العلم ان سائر الحكومات تحلب المواطن حلب النملة ثم الويل للموظف الصغير اذا وقع في خطأ حساسي ولو كان يساوي ديناراً فيأخذ بالنواصي والاقدام ويوجه اليه الانذار ما لم يفصل من وظيفته ، لكن السادة المسمون بالكبار مغفور لهم ورمضان كريم فكل ذلك توصي اللجنة بأن تقوم وزارة المالية بتفعيل تعاميمها الصادرة الى مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة المتعلقة باتمام عمليات الشراء أو احالة العطاءات قبل نهاية العام المالي بمدة كافية مما يمكن بضيق الوقت المتسلسل للتلاعبين من الجاز عملية التلاعب في المال العام مع المستثمرين تحت مظلة الوظيفة .

دعاوى الحكومة في الصفحة الخامسة

حيث استعرضت اللجنة المالية ما ورد بتقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٢-١٩٩٣ بخصوص دعاوى الحكومة البالغة قيمتها (٤٢) مليون دينار واكثر من نصف المليون .

تطالب اللجنة الموقرة بتفعيل دور قسم دعاوى الحكومة في وزارة المالية لمتابعة هذه الدعاوى وصولاً الى صدور الاحكام بشأنها واعقب على ذلك مساللاً هل وزارة العدل

بتصفية الشركات التي اتخذت قرارات بتصفيتها الى ان تقول وقد بلغ مجموع السلف المصروفة للشركات كافة لغاية ٣١/١٢/١٩٩٤ ما يساوي (١٢٠) مليون دينار زائد الكسور ، فهنا لا بد من تحديد المسؤولية لا ان تظل المسؤولية سائبة تائهة حتى يوزع هذا المال العام على كامل الجهاز الوظيفي لوزارة المالية والامر اذا بلغ ذلك فيعتبر اشد خطراً من اهدار المال العام كذلك الحال بالنسبة للمدة المحددة بستة شهور للتدقيق والتحقيق وتكون النتيجة للجنة التدقيق والتحقيق في شهر آب لاننا الآن في شهر (٢) شباط زائد ستة شهور تكون النتيجة عرضت من لجنة التدقيق والتحقيق في شهر آب ، ويكون مجلس النواب في اجازة فلا يستطيع النظر في قرار لجنة التحقيق ويأتي موعد الدورة العادية الثالثة بعد ذلك فنكون قد استقبلنا تقريراً جديداً من ديوان المحاسبة لسنة ١٩٩٥ ومن ثم النتيجة الالزمة لصون المال العام اشبه بسيارة ضلت الطريق وسط الصحراء فأخذت تدور حول نفسها حتى انقطع نفسها في نفاذ البنزين والزهت ومن ثم تصبح السيارة نهباً وسلباً لقطاع الطريق ويمسي ركايبها فريسة ذئاب الصحراء .

عندما تطالب اللجنة المالية بمعالجة السلف الاستثنائية المعروفة للخزينة من البنك المركزي بمعالجة قانونية ، اللجنة المالية تطالب بمعالجة قانونية استند لذلك واستنتج من ذلك ان تلك السلف البالغة (٣٩٠) مليون دينار لغاية ٣١/١٢/١٩٩٣ لا تستند لقانون ، وان

التي كثيراً ما تسمعنا ببذعة جديدة لقمع الحريات جريمة الرأي ، هل وزارة العدل تتأخر وتتواني دعاوى الحكومة المتعلقة بالجانب الأمني والسياسي ، أم ان وزارة العدل تستنفذ كل الطاقات والاجهزة القضائية والاجرائية في دعاوي الامن السياسية وإن ذلك ليدل على غياب فقه التوازن بين حرمة المال العام والدعاوي الامنية السياسية مع العلم ان معظم الدعاوي الامنية السياسية محفوفة بالشبهات وخالية من البيانات الدامغة ، بينما دعاوى الحكومة في صيانة المال العام تقوم على الحجج الدامغة ولغة الأرقام القاطعة لاجل ذلك اطالب الحكومة وبالذات وزارة العدل بالتوازن بين حرمة المال العام والجانب السياسي .

اجهزة الجباية واجراءات تحصيل الرسوم والضرائب والذمم المستحقة للحكومة .

تقول اللجنة المالية الموقرة ، تبين للجنة ضعف اجهزة الجباية وهذا الضعف امر نسبي ربما فيه جلطة احد من البلطة لا يشكن بحجة اسبرو وعدم كفاية اجراءات تحصيل الرسوم والضرائب والذمم المستحقة للحكومة ، ما السر في ضعف اجهزة الجباية سوى الضعف في الايمان بالله الذي يؤدي الى رقابة الموظف لربه سبحانه وتعالى دون ان يغض البصر عن جباية المال العام بدافع القرابة والصدقة أو الرشوة وفي ظل رقابة الله يدرك الموظف اذا غابت عنه امين الرقباء فإن لله جنوداً يسجلون عليه كل صغيرة وكبيرة وان عليكم لحاظين كراماً كاتبين يعلمون ما تفعلون .

لذلك اقترح على الحكومة الموقرة . بأن

يلحق بوزارة التنمية الادارية قسم للإرشاد الديني لتوجيه وترشيد موظفي الدولة ابتداءً بأصحاب المعالي الاخوة الوزراء ، انا اردت لهم الآخرة .

صفحة (٦) وزارة الصحة في سجلات وضم المرضى في المستشفيات تؤكد اللجنة المالية الموقرة على التوصيات السابقة الواردة في قراري رقم (٢) سنة ١٩٩٢ ورقم (٣) سنة ١٩٩٤ ، بضرورة تزويد اللجنة المالية بكشوف تبين المبالغ المتحققة على المرضى لغاية ١٩٩٤/١/١ والسالفة (٣٦٥٨٠٠٠) دينار... الخ .

اطالب الحكومة الموقرة باعفاء الفقراء وذوي الدخل المحدود ، والدخل المحدود في هذا الزمان لا يقل عن (٣٠٠) دينار شهري ، لذلك انا افتي باعفاء صدقة الصيام لموظف الدرجة الخامسة والسادسة اذا لم يكن له سكن مملوك فاطالب الحكومة الموقرة باعفاء الفقراء وذوي الدخل المحدود من تلك الديون المتعلقة بمعالجة المرضى .

وزارة التعمين والتي اكن لها ولوزيرها كل احترام لأنها مسؤولة عن بطون هذا الشعب ، تستر على المساكين .

تقول اللجنة المالية الموقرة بعد ان استعرضت ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة لعامي ٩٢-٩٣ بأن تحصيل الذمم المستحقة للوزارة في مواعيدها المقررة وبالذات الذمم المستحقة على المطاحن الخاصة والتي بلغت حتى ١٩٩٤/١/٣١ ما يساوي حوالي عشرة

تحقيق وتدقيق ، سيارة بوليس النجدة تحتاج احياناً الى لجدة فيتصير العملية عملية تسبب ما بعده تسبب .

وفي الختام اقول للحكومة الموقرة كلمة لوجه الله شكى كثير من التجار وبخاصة البعيدين عن مراكز النفوذ في البلد من التجار المتوسطين المحدودين شكوا الآن لعسر الحالة وضيق الوضع واستبدال الانتعاش الاقتصادي بانكماش قاتل وبعضهم يقسم ويملك مؤسسة مئات الالاف من الدنانير ولربما تجاوزت المليون يكاد لا يملك طعام البيت الا اذا باع جزء مما يملك فالسبب في ذلك او من جملة الاسباب انه ينشر بين الفينة والاخرى في الاعلام وخاصة في الصحافة قضية التعويض للاجئين المحتلين ٤٨ المحتل ٤٨ لاجئين موديل ٤٨ لاجئ موديل ٦٧ نازح ورننا يستر على القادم على الطريق فعندما ينشر بأن اللاجئين سيأخذون تعويضاً وأن النازحين سيعودون الى الارض المقدسة فلسطين ، فاللاجئ الذي سيتقاضى تعويضاً اذا معاه قرشين يريد ان يصرفهم يقول مهلاً حتى اطمئن على التعويض ، والنازح اذا عنده قرشين يريد ان يستثمرهم بين هالمساكين يقول مهلاً باستثمرهم غرباً بأزواج الولد بابني لي خشة... الخ .

فيؤدي هذا الى انكماش بالجانب الاقتصادي ، لذلك اذا كانت النوايا سليمة وادعو الله ذلك وادعو الله من قلب مخلص ان تكون النوايا سليمة غير متأثرين بالطبيع ان يمنع

ملايين من الدنانير ، اتساءل هنا فهل تراكم تلك الذمم على المطاحن الخاصة البالغة حوالي عشرة ملايين دينار بسبب خسارة تلك المطاحن الخاصة ام بسبب المماطلة والتهرب من تسديد تلك الديون فإن كانت الخسارة هي السبب في المماطلة وعدم التسديد فلا بد من دراسة الاسباب ومعالجتها اما اذا كانت المماطلة والتهرب من تسديد الذمم للمال العام بسبب المماطلة والتهرب فحينئذ لا بد من التهرب الفصل بطرح البدائل عن المطاحن الخاصة لأننا نريد ان تقلص على الاقل بنسبة الختان في هذا المجتمع الذي تبلغ فيه جميع السمك الصغير من حوله لذا على الحكومة اقول هنا وليس هناك على الحكومة ان تمارس سيف القصاص العادل استناداً لقوله تعالى « ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب » .

في لجان التدقيق والتحقيق ، يبدو ان في لجان التدقيق والتحقيق واستنتج ذلك من توصية اللجنة الموقرة بمسائلة لجان التدقيق والتحقيق المشكلة في الوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة والتي لم تنجز اعمالها خلال المدد المحددة والتي بلغ عددها (٣٩) لجنة لغاية ١٩٩٣/١٢/٣١ لبيان اسباب تاخرها في انجاز الاعمال الموكولة اليها ، هناك الحقيقة مجرد توصيات ودغدغة عواطف وتدخلات عبر الهاتف لا يعالج القضية انما يعالجها بان تضع آلية لاتخاذ عقوبات صارمة في حق هؤلاء ولو سمو بلجان تحقيق المهمل ، لا بد من ان يعاقب خشية ان تحتاج لجان التحقيق والتدقيق الى

هذا التصريح بين الحين والآخر قضية التعويض للاجئين وعودة النازحين لان لهم مردوداً سيقاً على الميزان التجاري والاقتصادي .

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد مقرر اللجنة المالية ، معالي رئيس اللجنة المالية ترغب بالحديث ؟ تفضل .

الدكتور هاشم الدباس رئيس اللجنة المالية : اعترض الاخ زميل عبد الله النور على ادراج التوصية الخاصة باخضاع البنك المركزي لرقابة ديوان المحاسبة ، الحقيقة ان هذه التوصية ليست جديدة وهي تتردد بكل دوره لمجلس النواب منذ كنت رئيساً لديوان المحاسبة ، ومجلسكم الموقر دائماً يطالب باخضاع البنك المركزي لرقابة ديوان المحاسبة وقد كان هناك شرطاً من اللجنة المالية في التقارير السابقة وفي الموافقة على الموازنة ان ترد الحكومة على هذا الطلب ، واعتقد عندما كنت اتشرف بان اكون عضواً في الوزارة السابقة طرح هذا الموضوع في مجلس الوزراء واتخذ به قراراً حيث ان المجلس كان مؤمناً ان البنك المركزي يجب ان يخضع للرقابة لكن لاستفاء الشروط القانونية ولبعض المشككين في ان البنك المركزي يخضع لرقابة ديوان المحاسبة ارتوي ان تحول قضيتي الى المجلس العالي للدستور ، لكن نحن كلجنة مالية لم يأتينا اي جواب او قرار من اي جهة ما ان هذا الموضوع حول المجلس العالي لتفسير الدستور او القانون ، فالقضية الواحدة هي بناءً على رغبة مجلس

النواب او مجالس النواب السابقة والحالية . لذلك الاعتراض اعتقد انه في غير محله .

اما التوصية الثانية فهي موضوع المنظمة التعاونية وقيل ان الحكومة قد قامت بحل المشكلة بين المنظمة والبنك التعاوني ونحن سمعنا بها كما سمع به الاخ عبدالله من الجرائد لكن لم يكن لدينا اي قرار او استلام اي كتاب من اي جهة رسمية يعلمنا بأن المشكلة بين المنظمة والبنك التعاوني حلت وقد استشرت ايضاً رئيس ديوان المحاسبة قبل قليل واعلمني بأن المشكلة ما زالت قائمة وان الموضوع لم يحل بعد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد مقرر اللجنة .

السيد مدير صوب مقرر اللجنة المالية :

في البداية اود ان اشير بان تقرير اللجنة المالية لا يمكن ان يشير الى جميع القضايا التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة ولا الى جميع المخالفات وسبب ذلك هناك مخالفات كثيرة من عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ تم حلها وتم احواله بعض القضايا والمخالفات الى النائب العام ، ولذلك ارتأت اللجنة المالية ان تقوم بتخليص القضايا وعمل تماس مع معظم الوزارات والدوائر التي فيها مخالفات وحاولت معالجة جميع الثغرات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة سواء كانت مشمولة بتقريرها او غير مشمولة ، وقامت بتقديم توصيات اللجنة المالية لمجلسكم .

معالي رئيس المجلس : اذا لم يكن هناك المزيد مساعدة المقرر الدكتور بسام نقطة النظام .

الدكتور بسام العموش : ما اخشى ان يتفضل المقرر بتلاوة التوصيات ومن ثم التصويت عليها ثم يفض قبل ذلك الذين تحدثوا هنا كان في ثانيا كلامهم شيء كان يمكن ان يرقى الى مستوى توصيات ، فارجو ان تضمن سلفاً حتى ما نجد انفسنا وقد رفعت الجلسة ونكون قد خطبنا على بعضنا وانصرفنا . شكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : بالنسبة لموضوعين سنقوم بالرد عليهم وهو بالنسبة لموضوع ذم وزارة الصحة على المرضى حيث ذكر تقرير اللجنة ان اللجنة طلبت من وزير الصحة تقديم كشوف تبين المبالغ المطلوبة متضمنة تفاصيل الذم وتركيب هذه الذم حسب فئات مالية مقسمة لمبالغ محددة على ان تقوم اللجنة بدراسة هذه الكشوفات وتقديم التوصيات اللازمة هذا ورد في التقرير علماً بأنه كان التوجه لدى اللجنة المالية هو لشطب بعض المبالغ التي تكون دون حد معين يتفق عليه داخل المجلس واعفاء من لا يمكنهم الدفع بعد التحقق من ذلك هذا بالنسبة للذم وما اثير من الزملاء .

بالنسبة لموضوع الملكية الاردنية لم تقم اللجنة المالية بدراسة هذا الموضوع بشكل مفصل لمعرفة لوجود لجنة خاصة لدراسة اوضاع الملكية وان هذه اللجنة بصدد اعداد تقرير نهائي لعرضه على مجلسكم الكريم

واتخاذ القرار المناسب لذلك كان هناك استفسار من زميل عن سبب ورود مناقشة تقرير ديوان المحاسبة لسنة ١٩٩٢ و ١٩٩٣ في تقرير واحد من اللجنة المالية ، كان السبب هو تشابه معظم المخالفات والمواضيع الواردة في التقريرين كما ان هناك تقارير وردت في تقرير سنة ١٩٩٢ وتم تكرارها سنة ١٩٩٣ فلذلك ارتأت اللجنة ان تبحث التقريرين معاً وتقديم التقرير المفصل الوحيد .

هناك اضافات طلبت وتوصيات تقدم بها الزملاء الكرام وتم اخذ الملاحظات عنها وهذه الاضافات سواء كانت لزيادة على توصيات اللجنة المالية او توصيات جديدة فأنني ارجو ان يقوم المجلس بتكليف اللجنة المالية لاضافة هذه الاضافات وهذه التوصيات ليتم رفعها الى الحكومة ، هذه هي الردود وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هل يرى المجلس انه من المناسب تحويل كلمات السادة الاعضاء بعد ان نستمع طبعاً رد الحكومة وهناك معالي وزير المالية يرغب بالحديث ان نحيل كلمات السادة النواب الى اللجنة المالية لكي تستخلص منها ما يمكن ان تستخلصه من توصيات وتعتبر جزء من توصيات اللجنة المالية اذا كان المجلس يرى ذلك فاعتقد انه الاسلوب الايسر . معالي وزير المالية تفضل .

معالي وزير المالية : انا ارجو في مداخلة قصيرة جداً بالنسبة لوزارة المالية السلف المالية المصروفة للشركات ، تقرير اللجنة تعرض لذلك والسادة النواب تعرضوا لذلك ،

هذه من الأعمال

ارجو ان اوضح ان معظم هذا المبلغ يعود لشركة الاسمدة التي اندمجت بشركة الفوسفات وبموجب الاتفاقية اتفق ان تقوم الحكومة بتسديد القروض الخارجية مقابل اقتطاع جزء من الارباح التي سيتحقق لشركة الاسمدة مستقبلاً وبالتالى نحن مضطرين وهذا ينطبق على شركات اخرى فنحن مضطرين ان نستمر في دفع اقساط القروض التي تستحق مستقبلاً والذي افهمه انا من تقرير اللجنة المالية ان هذا ينطبق على العمليات المستقبلية ، وانا ارجو ان اؤكد ان تنصيب اللجنة سوف يعمل فيه وسيطبق بجد بالنسبة للعمليات المستقبلية ولكن لا ينطبق على اتفاقياتي السابقة .

بالنسبة للسلف الممنوحة البند الثاني للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية ، كما يعلم الاخوة النواب ان حكومات الخليج الكويت والسعودية قد اوقفت منح الاردن وتنفيذ القروض التي التزمت بها سابقاً ، كما ان الحكومة العراقية بسبب الظروف التي مرت بها اوقفت ايضاً تمويل بعض المشاريع التنموية في الاردن ، كما انشئ في تاريخ سابق صندوق خاص للتسلح على ان يمول هذا الصندوق من المعونات العربية ، وقسم كبير من المعونات العربية لم يرد وبالتالي منحت الحرية سلفة لتمويل العمليات التي كان يجب ان ترد من تلك المصادر نحن سندرس بهذه العمليات ونسعى الى ايجاد حل قانوني بحيث لا تظهر في تقارير ديوان المحاسبة مستقبلاً .

بالنسبة للنقاط الاخرى ارجو ان اؤكد

للسادة النواب بانها ستكون موضع عناية وستعمل على تنفيذها بكل جدية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير التموين .

معالي وزير التموين : شكراً معالي الرئيس .

اسمحوا لي بمداخلة بسيطة لتوضيح ما ورد في تقرير اللجنة المالية حول الذمم المطلوبة لوزارة التموين على المطاحن وان ايرن ما يلي :-

اولاً : اؤكد الترام وزارة التموين بما جاء بكتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ٩٦٤٤/٢/١١/١٧ تاريخ ١٥/٨/١٩٨٨ ، والذي اعطى لهذه المطاحن مهلة اربع شهور من تاريخ الطحن لتسديد الالتزامات المطلوبة منها ، وذلك دعماً لرغيف الخبر وحتى لا ينعكس ذلك بزيادة ائتمان رغيف الخبر .

ثانياً :- ارجو ان اوضح ما يلي ايضاً تأكيداً لذلك اظهرت سجلات الوزارة ان اجمالي مديونية المطاحن والمقيدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١ (٩٨٦١٥٥٠) قامت المطاحن بتاريخ ١٩٩٤/١١/١١ باليوم التالي لتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١ بسداد مبلغ (٢٠٥٠٤٦٠) وبذلك اصبح رصيد المديونية لهذه المطاحن (٧٨١١٠٩٠) وهذا المبلغ يستحق الدفع خلال الشهور الاربعة اي خلال المهلة الممنوحة لاصحاب المطاحن ، من هذا يتبين للمجلس الكريم انه لا يوجد اكثر او

تساهل في تحصيل حقوق الحرية او حقوق وزارة التموين من اصحاب هذه المطاحن هذه النقطة الاولى ولا يوجد اية مديونية على هذه المطاحن مستحقة وغير متبعة .

فيما يتعلق بالنقاط الاخرى تؤكد وزارة التموين التزامها بسلامة وصحة الغذاء وعدم طرح اي مواد غذائية الا ضمن الشروط الصحية والمواصفات القياسية اما بخصوص عقود الشراء فالعقود التي تقوم وزارة التموين بابرامها مع المتهدين تلزم هؤلاء باستعادة المواد غير المطابقة واعادة تصديرها او اتلافها على نفقة هؤلاء ، بخصوص شركات المعانة قامت الوزارة بفتح سجل لكل شركة ثبت عدم التزامها فيما ورد بشروط دعوة العطاء وتدرج اسم هذه الشركات في القائمة السوداء ولا يتم التعامل معها بالاضافة ان هذه الشركات تقدم كفالات مالية لوزارة التموين .

ارجو ان اؤكد للمجلس الكريم الترام وزارة التموين بهذه بما ورد في توصيات اللجنة الكريمة واشكر رئيس واعضاء اللجنة على هذه التوصيات كما اشكر ديوان المحاسبة رئيساً واعضاءً على الجهود المبذولة وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل طلب من مقرر اللجنة المالية ان يطلب التصويت على التوصيات التي وردت في التقرير ، هناك خمس عشرة توصية وردت في تقرير اللجنة المالية لكن ايضاً للملاحظة التي اوردها الدكتور بسام فيما يتعلق فيه هناك ملاحظات وردت في كلمات الاعضاء ارى

اذا كان المجلس يرى ذلك ايضاً ووافق على ذلك ان نحال هذه الاوراق الى اللجنة المالية لكي نستعرض كلمات الاعضاء ما شمل منها في التقرير خيراً وبركة وما لم يشمل التقرير وارثات اللجنة المالية ان وجوده في تقرير اللجنة مناسب لعلها تأخذ بذلك .

معالي رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : معالي الرئيس كل بند في تقرير ديوان المحاسبة يحتاج الى توصية ، الحقيقة كلها مخالفات والمخالفات صحيحة ما فيها لبس وما فيها غموض ، تقرير ديوان المحاسبة تقرير ضخيم اللجنة المالية اخذت الاشياء الظاهرة الكبيرة التي يمكن من الاستدلال على المخالفات الهامة ، اذا اخذنا بهذا الاخ بسام اقترح بعض التوصيات الحقيقة لكنها صحيحة انا اقترح بالاضافة الى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المالية ان تقوم الحكومة بجميع اجهزتها بدراسة تقرير ديوان المحاسبة والاجابة على كل بند مخالف والجواب الى مجلس النواب ، هناك توصيات كثيرة والتوصيات تشمل جميع الامور المتعلقة بالمخالفات اما ان تأخذ توصية مع صحة وجودها اعتقد ان اللجنة المالية ستوصي بجميع المخالفات الموجودة كان بإمكاننا نحن نقول المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة هي مخالفات للقوانين والأنظمة المالية وعلى الحكومة ان تصوبها وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : ارجو ان تعتبر كل الملاحظات التي ابداها السادة النواب جزءاً من التقرير المالي وتحولها كلها الى الحكومة بتوصية .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي انا افهم ان مناقشة النواب هي موضوع احترام من الحكومة ومن اللجنة وكان يمكن ان يكون هناك من يسجل هذه الملاحظات ويلورها الى الرئاسة الجلية او الى اللجنة وتعرضها ، انما اذا كان رئيس اللجنة المالية مع كل الاحترام وانا اظن ان كلامه فيه وجهه ان الآن الدورة على وشك ان تنتهي فانا اؤكد على الاقتراح الذي تفضل به سماحة الشيخ عبد الباقي ان تضمن هذه الكلمات مع تقرير اللجنة وان تحال كلها الى الحكومة .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : حقيقة مناقشة تقارير ديوان المحاسبة من اهم واخطر مهام هذا المجلس فلا يجوز ان يمر بهذه الصورة من عدم الجدية الكافية لأقول اللجنة المالية مشكورة تقوم عن المجلس بدراسة تفصيلية لانه لا يعقل ان يقوم كافة المجلس بها وكما قال الدكتور هاشم تأتي بما تعتقد انه ملامح رئيسية لانه فعلاً كل

مخالفة بحاجة الى متابعة اذاً بحاجة الى توصية ، انما هي افتتحة ان هذه الامور الرئيسية لم يأتي المجلس ليقول كل مخالفة اوجدو لها توصية جاء اعضاء اخرين من المجلس درسوا التقرير ايضاً وحدهم ودرسوا تقرير اللجنة المالية عن هذه التقارير ورأوا ان هناك ايضاً امور اخرى اساسية ربما لا تشملها قرارات اللجنة المالية ، اذاً في هذه الحالة يجب ان تؤخذ هذه المناقشات بذات الجدية التي اخذت بها المناقشات في التقريرين في اللجنة المالية ، فأرى انه لكي تكون فعلاً موازنين واخذين الكلام بثقله وليس وكاننا نوجه خطابه للجمهور والصحافة ولا تساهم فعلاً في الفحوى ، لأن ما سيوثق عنا ويثقى هو هذه التقارير التي هي خلاصة مجلس من تقارير ديوان المحاسبة ، ارى ان تفرغ الكلمات ومكتب التفريغ قد يعمل عليها سريعاً وتعطي نصوبه للجنة المالية وهي مشكورة تنظر فيها وتأخذ ما لم يضمن وفي بداية الجلسة القادمة نقرأ علينا فنقول هذا ضمن ، فنأتي في التقارير نقرأها في بداية الجلسة القادمة ولن تأخذ منا كل هذا الوقت ، هذا اقتراح اقترح ان يصوت عليه .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : معظم النقاط كانت منصبة على بنود تقرير اللجنة المالية ، ولذلك اقترح ان تضاف الى تقرير اللجنة المالية ونصوت عليه اليوم ، ونعطي الصلاحية للجنة المالية ان تضيفه الى القرار .

الفساد وسيحول اي شخص الى القضاء اذا ثبت عليه اي فساد او رشوة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد عبدالله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي ارجو ان لا نطيل بالنسبة للملاحظات التي ابداها معالي رئيس اللجنة المالية هي الحقيقة لان المواضيع التي اثرت من قبل اللجنة المالية هي عبارة عن بعض الابعامات الى مواقع واسارات تعطي وتنسحب على كافة تقرير ديوان المحاسبة ، اما بالنسبة الى موضوع مداخلات الرملاء والا لا جدوى من المناقشة اذا لم يؤخذ بآراء الرملاء المطروحة ، واعتقد ان معالي رئيس المجلس كان محبذاً في اول الجلسة ولا يوجد اي خلاف انه ستندرج ، فلذلك انا بنظري ان يختصر المجلس وقته تقارير ديوان المحاسبة التقريرين وتوصيات اللجنة المالية وملاحظات الرملاء تسلم الى اللجنة المالية وهي موثقة الآن ويدرج منها كل ملاحظة تقدم بها اي زميل ويبحث الموضوع جميعه برمه بتوصية الى مجلس الوزراء وقد اراحنا سيادة الشريف بأنه سيشكل ورشة عمل من كافة الاختصاصين لتنفيذ كافة الملاحظات وارجو التصويت لاختصار الوقت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور الشخابة .

معظم النقاط كانت منصبة على تقرير اللجنة المالية ولذلك ارجو ان تضاف الى تقرير اللجنة المالية وان نصوت عليها ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كما ذكر معالي الزميل هاشم الدباس ان تقرير ديوان المحاسبة تقرير كامل موثق وقد رأت اللجنة المالية ان تشير الى بعض القضايا واهم القضايا لكن هناك تقرير كامل موثق وأنصوب الآلية هي ان يتبنى المجلس مسألة الحكومة عن هذا التقرير والاجابة عنه هذا التقرير بين ايديكم موثق ، نحن تتبنى هذا التقرير كمجلس ونطلب من الحكومة وان تجيب في الامور التي تخصها وبذل ما يلزم الى اللجنة المالية ، واللجنة المالية تختصر عندك الاصل واذا حضر الاصل انتهت الفروق ولذلك ارى ان تتبنى ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة موثقة وان تجيب الحكومة عما يخصها في هذا التقرير وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، سيادة رئيس الوزراء .

سيادة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ستعمل الحكومة على تشكيل ورشة من جميع المختصين لدراسة التقرير وتنفيذ كافة التوصيات واود ان اؤكد في هذه المناسبة بأن الحكومة ستعامل بشدة مع كل عمل قد يشتم منه

الدكتور عبدالحافظ الشخابة : شكراً

معالي الرئيس .

الحقيقة الذي معني من الحديث بدءاً أن هنالك توصية اكتفيت بها ، هناك توصية من اللجنة المالية بضرورة تشكيل لجنة للتدقيق والتحقيق تضم ممثلين عن وزارة المالية

معالي رئيس المجلس : انتهينا من مناقشة توصيات اللجنة ، ونحن الآن في صدد التعامل مع كلمات السادة الزملاء التي القيت بهذه المناقشة رجاءً لكي نخرج برأي بهذا الموضوع .

الدكتور عبدالحافظ الشخابة : معالي ابو هائل الحقيقة اردت ان اؤكد من اجل ان لا تؤخذ كامل التوصيات مجملها وان نفعل عن القضية الاساسية التي اعتبرناها في اللجنة المالية وانا احد اعضاء هذه اللجنة ان نحن اوصينا بتشكيل لجنة مشكلة من وزارة الصناعة والتجارة و وزارة المالية وديوان المحاسبة للنظر في قضايا بالذات الشركات المتعثرة لوقف الترف والهدر في المال العام ، لكنني يا سيدي عندما استمعت الى كلام معالي وزير المالية استغربت انه يقول ان هنالك التزامات سابقة يجب ان يستمر الالتزام بها ، وانه قال معاليه في جلسة سابقة ان هذه شركة الاسمدة ستستمر بالحسارة الى عشرين عام قادم ، نحن نتكلم الآن عن تشكيل لجنة لوضع حد للترف في المال العام ولوضع حلول للشركات المتعثرة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ

حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي

الرئيس .

الورشة التي اعلن عنها سيادة الرئيس التزم حكومي وهي معنية بالجناح هذا الالتزام والتقارير مادة غنية لمزيد من الرقابة والمحاسبة عبر وسائل الرقابة النيابية ، لكن ان تقرر توصيات صادرة عن هذا المجلس لتلتزم بها الحكومة ولا سيما اننا رأينا ان التوصيات السابقة لن يلتزم في معظمها ولذلك انا مع الرأي القائل بأن نعطي فرصة للجنة المالية ان يجمع التوصيات التي اقترحت اليوم وتضيفها الى اقتراحات لنصوت عليها توصية توصية في اول جلسة وتكون توصيات صادرة عن هذا المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبدالهادي المجالي .

السيد عبدالهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس ، حقيقة يعني الذي يراقب تقارير ديوان المحاسبة ورد مجلس النواب عليها يجدها كلها متشابهة حتى التوصيات في معظمها متشابهة .

الحقيقة اقترح سيادة الرئيس بتشكيل ورشة عمل يمكن من اهم الاقتراحات والتوصيات باعتبار انه يجب الخروج بألية التي تمنع التجاوز وتمنع الاختلالات في العمل المالي وهذا هو المهم .

ولذلك نحن كمجلس نواب والتي وظيفتنا المراقبة نوافق على تقرير رئيس ديوان المحاسبة .

وهو تقرير موجه اصلاً لاطهار هذه المخالفات الى الحكومة ، ولذلك اذا شكلت

اللجنة المالية ، ارجو ان لا يقلل هذا من مناقشات السادة النواب يعني سماحة الشيخ ابراهيم زيد اقترح ان تأخذ التقريرين وتجييب عليهما ، الحديث عن جهد اللجنة المالية يعني عندما ابرز هذين الامرين اصبح كأن المناقشات هذه كانت في ذيل القائمة بغض النظر عن الجهة التي سيؤول اليها الامر ان تكون مناقشات النواب في قمة وفي مقدمة ما يمكن الاهتمام فيه شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي : معالي الرئيس انني ارى ان هذا الحديث طال في هذا الموضوع وامام معاليك اقتراحات نرجو التصويت عليها نختم هذا الموضوع في هذه الجلسة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، زملائنا الافاضل هناك التوصيات الموجودة في تقرير اللجنة وهناك كلمات السادة الزملاء ، هناك اراء بان ثمال هذه الكلمات إلى اللجنة المالية وان تراجع أو تستظهر اللجنة المالية هذه الكلمات ما يوجد من توصيات في كلمات الاعضاء ولم يتم تغطية في تقرير اللجنة يمكن اضافته الى تقرير اللجنة والدفع به الى الحكومة وهناك اقتراح ان تكون كافة الاوراق جزءاً من توصيات اللجنة المالية وهناك اقتراح ايضاً بأن يكتفى بورشة العمل طبعاً بالتأكيد تقرير ديوان المحاسبة وتقرير اللجنة المالية واوراق السادة الزملاء ، والرأي أولاً وأخيراً للمجلس الكريم ،

هذه الورشة لمعالجة هذه الاختلالات واستطعنا ان نعرف ما هي المعالجات التي تمت وآلية العمل المهم الآلية لان كل سنة سنقوم بنفس دراسة التقرير ونفس التوصيات ، يوجد في تقرير اللجنة المالية توصيات عامة نرجو ان يتم الموافقة عليها من قبل المجلس لتكون امام هذه الورشة التي سيتم تشكيلها وبالتالي نخرج بألية عمل لوقف الاختلالات والمخالفات في المستقبل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مفلح الرحيمي . ارجو ان نخرج برأي خاصة الدكتور بسام انت اثرت القضية ، تفضل استاذ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي :

معالي الرئيس كان واضحاً من تقرير ديوان المحاسبة هناك مخالفات واضحة مالية وادارية وتكلم سيادة الشريف رئيس الوزراء عن تشكيل ورشة والامر واضح هذا كان ايجابي من الحكومة والرد واضح .

فالمللوب ان نصوت على توصيات اللجنة المالية ونهني الوضع وهناك متابعة من اللجنة المالية مع الحكومة قبل ان التزم في امور تشكيل الورشة وامور تصحيح المخالفات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام لعله اخر المتحدثين في الموضوع .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، يا سيدي مع التتمين لموضوع الورشة الذي تفضل به سيادة الشريف ومع التقدير الكامل للجهود

هكذا من الشغل